الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري بين المبْنى والمعنى
- أبو حيان والشاطبي أنموذجاً

د. محمد عمار درين
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري بين المبْنى والمعنى - أبو حيان والشاطبي أنموذجاً

د. محمد عمار درين

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٧/٨/ ١٤٤٤ هـ **تاريخ قبول البحث:** ٢٠/ ١٠/ ١٤٤٤ هـ

الملخص:

أثارت قضية المبنى والمعنى جدلا واسعاً ليس بين النحويين واللغويين فقط، بل عند غيرهم من أهل المجالات العلمية الأخرى كالأصوليين والمتكلمين وغيرهم، كلّ بما يخصّه منها. و لم يخبُ هذا الجدل على مر العصور، بل استمر إلى عصرنا الحاضر، ومن مظاهر ذلك الخلاف الذي يصل حد التناقض في تقويم الدرس النحوي الموروث، بين من يقول إنه درس شكليّ اتجهت عناية النحويين فيه إلى مباني الكلام وألفاظه، مع إهمال لمعاني الخطاب ومقاصد المكلمين، وقائل إن عناية النحويين بالألفاظ لم تصرفهم عن العناية بالمعاني، حيث راعوها في تحليلهم النحوي وتقريرهم قواعد هذا العلم. ولاختبار صحة هذا الرأي أو ذاك كان لا بد من تتبع الدرس النحوي في مختلف عصوره وبيئاته، فوقع الاختيار على عصر عرف فيه النحو ثراءً ونضجاً مشهودين، وبرز فيه نحويون أعلام مشهود لهم بالمَلَكَة النحوية كأبي حيان والشاطبي، وهو القرن الثامن الهجري في الأندلس، ليكون أنموذجا يمكّن من استخلاص نتائج علمية موضوعية تُختَبَر فيه هذه الآراء نفياً أو إثباتاً.

الكلمات المفتاحية: المبنى، المعنى، الدرس النحوي، الأندلس، أبو حيان، الشاطبي.

The grammatical lesson in Andalusia in the eighth century AH between the structure and the meaning - Abu Hayyan and Al-Shatibi as a model

Dr. Mohamed Ammar Drine
Department of Grammar, Morphology and Philology - Faculty of Arabic Language, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The issue of structure and meaning has sparked a wide debate, not only among grammarians and linguists, but also among other scholars in other scientific fields, such as fundamentalists, theologians, and others, each with his own specifics. This controversy has not subsided over the ages, but has continued to our present era, and among the manifestations of that disagreement that reaches the point of contradiction in the evaluation of the inherited grammatical lesson, between those who say that it is a formal lesson in which the grammarians' attention turned to the structures and words of speech, with neglect of the meanings of the discourse and the intentions of the speakers, and those who said that the grammarians' care for words did not distract them from the care of meanings, as they took into account them in their grammatical analysis and their determination of the rules of this science. In order to test the validity of this or that opinion, it was necessary to follow the grammatical lesson in its various eras and environments, so the choice fell on an era in which grammar was known for its richness and maturity, and prominent grammarians known for their grammatical talent, such as Abu Hayyan and Al-Shatibi, emerged, which is the eighth century AH in Andalusia, to be a model. It enables the extraction of objective scientific results in which these opinions are tested by denial or affirmation.

Keywords : The structure, the meaning, the grammatical lesson, Al-Andalus, Abu Hayyan, Al-Shatby.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

من الثنائيات التي أثارت — ولا تزال – جدلا واسعاً، وشغلت أهل النظر والفكر منذ وقت مبكر من تاريخ الحضارة الإسلامية ثنائية اللفظ والمعنى. ولئن كان النحويون وأهل اللغة عموماً مثل الأدباء والنقاد أكثر من عُنوا بمناقشة هذه القضية، فإن غيرهم من أصحاب المجالات العلمية الأخرى كالأصوليين والمتكلمين لم يكونوا أقل عناية بها، كلٌّ فيما يخصّه منها. ولم ينقطع الجدل في هذه القضية بتعاقب القرون، بل استمر إلى عصرنا الحاضر يعلو حينا ويخبو حينا آخر. ومن مظاهر هذا الجدل ذلك الخلاف الذي يصل حد التناقض في توصيف الدرس النحوي الموروث، هل هو نحو مبنى أو نحو معنى؟ وهل عُني النحويون في تحليلهم النحوي وبنائهم القواعد النحوية بالمبنى واللفظ أو بالمعنى؟ فذهب بعض الدارسين المعاصرين إلى وصف الموروث النحوي بأنه نحو شكليٌّ لفظيٌّ، انصبت عناية النحويين فيه على الألفاظ والمباني وأهملوا المعاني؛ وممن ذهب إلى ذلك إبراهيم مصطفى الذي رأى أن النحويين «رسموا للنحو طريقا لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى»[1]. وقريباً من ذلك ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من أن الدراسات اللغوية العربية «اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها إلى المعنى

(١) مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ١٩٣٧م، ٧.

إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء»[1]. وللدكتور المخزومي موقف مشابه لذلك، حيث يرى أن أهل المعاني هم الذين اعتنوا بما كان يجب العناية به من أهل النحو، وهو دراسة المعنى، فكانوا بذلك هم النحاة الحقيقيين؛ فالنحويون — كما يرى د. المخزومي – «لم يدركوا موضوع دراستهم، ولا عرفوا حدود تخصصهم؛ لذلك فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، و لم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض... ولا يمثل ذلك إلا جانبا ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم»[2].

في مقابل هذا الرأي برز موقف آخر يرى أصحابه — ومنهم الدكتور عبده الراجحي – أن النحاة العرب لم يهملوا المعنى في درسهم النحوي، «بل كان النظر في المعنى ملازما لهم عند النظر في الأشكال والتراكيب»[3]. وأن

(١) تمام: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ١٢.

(٢) المخزومي: مهدي، في النحو العربي نقد توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٢٨-٢٩.

(٣) الراجحي: عبده، النحو العربي والدرس الحديث — بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ١٥٧.

«أهم ما في النحو العربي أنه نحو شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى»[1].

ولعله من الطريف أن يبرز موقف ثالث يثبت السمة اللفظية للدرس النحوي، شأنه في ذلك شأن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول، ولكن ليس على سبيل النقد أو التنقّص منه كما ذهب إليه هؤلاء، بل هو من باب الإقرار بالحقيقة العلمية والتوصيف العلمي الصحيح لواقع هذا العلم، والتسليم بطبيعة ما تأسس عليه التحليل النحوي، كما صرح بذلك الدكتور زكرياء أرسلان في تقريره «أن المفاهيم النحوية كانت موجهة، أساسا، نحو دراسة البناء التركيبي أو اللفظي للعربية دون بنائها الدلالي»[2]. ونحن – كما يقول الدكتور أرسلان – إذ نقر بذلك «فإننا لا نؤكد بهذا الإقرار سوى حقيقة تأسست عليها طبيعة التحليل النحوي، وشكلت بالتالي حدّا من حدوده»[3].

ويبدو أن ثراء الدرس النحوي وتنوعه أسعف كلَّ صاحب رأي ببعض ما يسند به رأيه، مستعيناً في غالب الأحيان بمنهج تجزيئي انتقائي غير موضوعي، إضافة إلى نزوع إلى النظر في الدرس النحوي من خارجه لا من

(١) الراجحي: عبده، المرجع السابق، ١٦٠. وأفردت مؤلفات لتأصيل هذه الفكرة والدفاع عنها، من ذلك كتاب مطبوع وهو في الأصل رسالة علمية عنوانه: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. الأولى، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.

(٢) أرسلان: زكرياء، إبستمولوجيا اللغة النحوية – بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط. الأولى ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، ٢٥٩.

(٣) أرسلان: المرجع السابق.

داخله، حيث لم يكن منطلقاً – في الغالب – من دراسة استقرائية موضوعية للجهود النحوية، تنتهي إلى استخلاص نتائج دلت عليها النصوص والوقائع، بل يكون الانطلاق من فكرة مسبقة، هي في الغالب مضمرة غير مصرّح بها، ثم يسعى صاحبها للبحث عن أدلة تقويها، وإن بشيء من التعسف أحيانا. لعل ذلك وغيره أسهم في الخلاف الذي وصل حد التناقض بين المدعين بالانفصام الكامل بين المبنى والمعنى في الدرس النحوي الموروث.

لذلك، اخترت دراسة هذه القضية وتتبعها في أنموذج من نماذج هذا الدرس، وهو الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري، لعله يسهم في رفع شيء من اللبس، ويكشف حقيقة هذا الدرس، فيضيف بعض الإضاءات على جوانب مهمة من القضية المثارة، خصوصا أن النحو في الأندلس في هذا العصر قد بلغ — فيما بدا لي – مرحلة متقدمة من النضج والثراء، وتهيأ له من الأسباب ومن النحويين من كانوا أعلاما مشهودا لهم بالمَـــلَكة النحوية ليس في الأندلس فحسب، بل في العالم الإسلامي قاطبة، لعل من أشهرهم نحويّين بارزين، هما: أبو حيان النحوي الغرناطي الذي عاش إلى منتصف هذا القرن (ت ٧٤٥هـــ)، وأبو إسحاق الشاطبي الذي عاش إلى نهاية القرن (ت ٧٩٠هـــ)؛ لذلك رأيت تخصيص البحث بهذين العالمين ليكونا أنموذجاً للدرس النحوي في الأندلس في هذا القرن. والمطلع على آثار هذين العَلَمين مدركٌ – لا محالة – تمكّنهما وتبحّرهما وإحاطتهما بهذا العلم أصولاً وفروعاً، وكأنهما بذلك جمعا في منهجهما النحويّ ما تفرق من خصائص الدرس النحوي في الأندلس خلال قرونه المتطاولة، إضافة إلى ما

تميزا به من نقلٍ عن النحويين الأندلسيين السابقين أو المعاصرين لهما، ومناقشتهما لهم قبولا لآرائهم وتدليلا على صحتها حيناً، ومناقشةً وردّاً لها حينا آخر، مما يؤهل آثارهما النحوية لتكون موسوعات تترجم ما تميّز به الدرس النحوي في الأندلس من نضج وثراء.

ومع أنّ قضية اللفظ والمعنى كانت مدار بحوث وأعمال علمية عدة، فإنها لا تزال بحاجة لمناقشة أكبر، وهو ما سعيتُ للوفاء بشيء منه في هذا البحث، خصوصاً أنني لم أقف في حدود ما تيسر لي الاطلاع عليه على من بَحَث أثر المبنى والمعنى بحثا مستقلاً في المدونة النحوية التي أشرت إليها في عنوان البحث، وأعني بذلك الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري، وعند أبي حيان والشاطبي خصوصاً. ومن البحوث والدراسات التي لها شيء من الصلة بهذا الموضوع:

- اللغة العربية معناها ومبناها، لمؤلفه الدكتور تمام حسان، وهو كتاب مطبوع(١).

- الشكل والدلالة – دراسة نحوية للفظ والمعنى، لمؤلفه الدكتور عبد السلام السيد حامد، وهو كتاب مطبوع(٢).

- النحو العربي بين الصناعة والمعنى، لمؤلفه الدكتور عبد الفتاح محمد حبيب، وهو كتاب مطبوع(٣).

---

(١) طبع الكتاب طبعات عديدة، منها طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

(٢) دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(٣) آيات للطباعة والكمبيوتر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة – دراسة تحليلية نقدية، للباحثة دليلة مزوز، وهي رسالة علمية[1].

- المعنى وأثره في التحليل النحوي – "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام أنموذجا، للباحثة بوحاده صليحة، وهي رسالة علمية[2].

- بحث بعنوان: الإعراب بين اللفظ والمعنى في القرآن الكريم عند القاضي البيضاوي ومحيي الدين شيخ زاده رحمهما الله تعالى، للباحث: محمود الأغا[3].

- بحث بعنوان: الحمل على المعنى طريق إلى فض المشكل النحوي والدلالي، للباحث أ. لخضر سعداني[4].

- بحث بعنوان: العلاقة بين اللفظ والمعنى وآراء القدامى والمحدثين فيهما، للدكتور عز الدين أحمد عبد العالي[5].

---

(١) رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٢) رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

(٣) بحث منشور في دورية الجنان، العدد ٤، سنة ٢٠٠٠م، من الصفحة ٦١ إلى الصفحة ٧٣.

(٤) منشور في الشبكة العنكبوتية في موقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/.

(٥) منشور في المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراطة، ليبيا، المجلد الثاني، العدد السادس، ديسمبر ٢٠١٦م، من الصفحة ١٣٨ إلى الصفحة ١٥٦.

- بحث بعنوان: من صور التعدد بين الصناعة النحوية والمعنى، للدكتور علي حسن عبد الله[1].

وكما هو ظاهر فإن هذه الأعمال العلمية تتقاطع مع الموضوع تقاطعا عاما، حيث تناولت بالبحث مشكلة اللفظ والمعنى، لكن مجال تطبيقها مختلف عن المجال الذي حدده هذا البحث، فبعضها عام، وبعضها يتناول بالدرس شخصيات وكتبا نحوية مغايرة لما تناوله هذا البحث الذي خُصّص لدراسة هذه القضية في الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري، على أن يكون أبو حيان والشاطبي أنموذجاً لذلك، لعل ذلك يسهم في مزيد تعميق النظر في القضية، ويعين على إصدار أحكام أقرب إلى الموضوعية وأكثر أمانة في توصيف الدرس النحوي في الأندلس في هذا العصر، والنحو العربي الموروث عموماً.

وقد اشتمل البحث إضافة إلى هذه المقدمة على تمهيد خُصّص للتعريف بالمصطلحات المحورية للبحث، وثلاثة مباحث عنوان الأول منها: عناية النحويين بالمبنى: الأسباب والمظاهر، والثاني عنوانه: أسباب عناية النحويين بالمعنى ومظاهر ذلك. في حين كان عنوان المبحث الثالث: المبنى والمعنى في جدل العلاقة بين النحو والبلاغة. وخُتم البحث بخاتمة أجملت فيها أبرز النتائج التي كشف عنها البحث، إضافة إلى ثبت بأهم المراجع.

---

(١) منشور في المجلد الثالث من العدد الخامس والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مصر، من الصفحة ١١٦٧ إلى الصفحة ١٢٣١.

أما منهج البحث فهو المنهج الوصفي المعتمد على الاستقراء والتحليل، استقراء ما تيسر الوقوف عليه من النماذج التي لها علاقة بقضية المبنى والمعنى ومترلتهما في الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري، خصوصاً عند أبي حيان والشاطبي، وتحليل تلك النماذج للوقوف على النتائج العلمية الموضوعية المستخلصة منها.

هذا والله أسأل أن يكون هذا الجهد خالصاً لوجهه، وما كان فيه من سداد وتوفيق فهو محض فضل من الله يعجز اللسان عن إيفائه ما يستحقه من الحمد والشكر، وما كان فيه من قصور فهو مما فُطرت عليه النفس من العجز وقلة الحيلة. والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

في بيان المراد بالمصطلحات المحورية للبحث

تعد قضية المبنى والمعنى من القضايا الكبرى، حيث حظيت بجدل واسع على مر العصور، ولامست أغلب المجالات العلمية. ولئن كان اللغويون من نحويين ونقاد وأدباء وغيرهم أكثر من عُني بهذه القضية، فإن غيرهم من أصحاب المجالات الأخرى كالأصوليين والمتكلمين وغيرهم لم يكونوا أقل عناية بها، كلٌّ بما يخصّه منها، فقد أثير جدل واسع مداره حول هذه القضية طيلة القرون السابقة، وما زال هذا الجدل مستمرا إلى وقتنا الحاضر. وهذا البحث – كما أشرت في مقدمته – معنيّ بالنظر في قضية المبنى والمعنى في الدرس النحوي بالأندلس في القرن الثامن الهجري، عند أبي حيان والشاطبي خصوصاً، ولكن قبل الغوص في ذلك، وعرض مظاهر هذه القضية وتشابكاتها، لا بد من الوقوف عند بيان مجمل للمصطلحات الواردة في عنوان البحث، فتحديد المفهومات والمقصود بالمصطلحات – خصوصا المحورية منها – من شأنه تحقيق الحد الأساس من شروط المعرفة السليمة والفهم الصحيح. ولتوضيح ذلك لا بد من الإشارة المجملة إلى الدلالة اللغوية لهذه المصطلحات لأنها الأصل الذي تبنى عليه المفاهيم، ثم بيان المعنى الاصطلاحي لها، علما بأن هذا الأخير لا يكون عادة منبتّاً عن جذوره اللغوية.

المراد بالمبنى:

"المبنى" كلمة ثلاثية الأصول من (بني) أو (بنو)، اشتقاقها من البناء، وهو ضم الشيء بعضه إلى بعض، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض، تقول: بنيت البناء أبنيه. ويقال: بُنيةٌ وبُنًى، وبِنْيةٌ وبِنًى بكسر الباء»(١).

والبِنْيُ: نقيض الهدْم، بنى البنّاءُ البناءَ بِنْياً وبِناءً وبِنًى وبُنْياناً وبِنْيةً وبِناية وابتناه وبنّاه، والبناءُ: المبنيُّ، والجمع أبْنية، كل ذلك بمعنى واحد(٢). وقد أشار صاحب التاج إلى أن هناك من خص البِنْية بكسر الباء بالمحسوسات، وهي بالضم في المعاني والمجد(٣).

وقيل: إن أصل "مبنى" (بنو)، وهو الشيء يتولّد عن الشيء، كابن الإنسان وغيره، والنسبة إليه بنوِيّ(٤).

فالمراد بالمبنى ما يتألف منه الكلام من العناصر الظاهرة أو المقدرة، أخذا من معنى البناء الذي هو ضم الشيء بعضه إلى بعض. وقد استعمل النحويون هذا المصطلح منذ بواكير التأليف النحوي، من ذلك ما ورد في أول كتاب

---

(١) ابن فارس: أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢٠٢/١.

(٢) ينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت، ٩٣/١٤-٩٤.

(٣) ينظر: الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ٤٦/١٠.

(٤) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٢٠٣/١.

سيبويه (ت ١٨٠هـ): «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُـدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والـمبنيُّ عليه»[١]. وقوله في موضع آخر: «فإذا بنيتَ الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق»[٢].

وقد يعبّر النحويون عن المبنى بـ"اللفظ"، وهو – أي اللفظ – في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، ويطلق على كل حرف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيدا كان أو لا[٣].

المراد بالمعنى:

"المعنى" كلمة ثلاثية الأصول، من (عني) أو (عنو)، وقد زيدت عليها الميم فصارت مصدرا ميميا. ويدور المعنى اللغوي للأصلين على الحبس الشديد مع تضييق يعقبه ظهور. يقال: عنا فيهم فلان أسيرا يعنو، وعني فيهم يعنى: أقام فيهم على إساره، والعناء: الحبس في شدة وذل. وعنت الأرض بالنبات تعنو وتعنى: أظهرته، أو ظهر نبتُها. و لم تُـعنَ بلادنا بشيء، و لم تعنِ بشيء:

(١) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣، ٢٣/١.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ٨١/١. وينظر: ابن السراج: محمد بن سهل النحويّ، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٧٢/١-٧٣.

(٣) ينظر: الأستراباذي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، د.ت، ٢٠/١.

لم تنبت شيئا، فالنبات ظاهر على وجه الأرض لكن بذوره محتبسة في باطن الأرض[1].

فالمعنى: ما يدل عليه اللفظ، أو هو الصورة الذهنية الظاهرة المدلول عليها باللفظ. كما يراد بالمعنى: القصد، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): يقال: «عنيتُ بالكلام كذا، أي: قصدتُ وعمدتُ... وقال قوم: اشتقاق المعنى من الإظهار، يقال: عنتِ القربةُ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، وعُنوان الكتاب من هذا. وقال آخرون: المعنى مشتق من قول العرب: عنت الأرض بنبات حسنٍ: إذا أنبتت نباتا حسنا... فإن كان هذا فإن المراد بالمعنى: الشيء الذي يفيده اللفظ»[2].

والمعنى في كلام النحويين لا يطلق على شيء واحد، فقد يطلقونه ويقصدون به المعنى الصرفي، وقد يقصدون به المعنى الدلالي عامة، وأكثر ما يستعملونه لإرادة المعنى النحوي، أي وظيفة الكلمة في التركيب، كالفاعلية والمفعولية والإضافة والحالية وغيرها، وعلى ذلك غالب استعمالهم لهذا المصطلح، كما في قول الزجاجي مبيّناً أهمية الإعراب: «الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠٦/١٥، الزبيدي: تاج العروس، مادة (ع ن ي) و(ع ن و).

(٢) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ١٩٨-١٩٩.

الإعراب تنبئ عن هذه المعاني»[1]. وذلك ما أفصح عنه ابن جني أيضا بعبارات تكاد تكون مطابقة للسابقة، فقال مبيّنا المراد بالإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[2].

وللمعنى الأثر الأكبر في التحليل النحوي، فعليه يعوّل النحويون في التوجيه والتأويل، والتقسيم والتصنيف، وغير ذلك من أوجه التحليل النحوي المتعددة، وإليه يعزى كثير من أوجه استعمال الألفاظ وما يطرأ عليها من التغير داخل التركيب؛ ولذلك أثنى ابن جني على المعنى والحمل عليه في بناء القواعد والأحكام في غير ما موضع من خصائصه، كما في قوله: «اعلم أن هذا الشَّرْجَ غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً»[3].

---

(١) الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط. الخامسة، بيروت، ١٩٨٦م، ١٠٤.

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت، ٣٥/١.

(٣) ابن جني: المرجع السابق، ٤١١/٢.

الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري:

المراد بذلك تلك الجهود التي بذلها نحويون أندلسيون عاشوا في هذا القرن، عُنوا بالنحو أصولاً وفروعاً، وتميّز نتاجهم بنضج وثراء كبيريْن، برز ذلك فيما خلّفوه من آثار، وما صرّحوا به أو نُقل عنهم من آراء، وما أوردوه في مصنفاتهم من مناقشات ثرية بين المعنيين بالدرس النحوي في هذا البلد. وإذا كان النحو في الأندلس في القرن السابع الهجري – كما وصفه صاحب "نفح الطيب" – في نهاية من علوّ الطبقة، حتى إنهم – أي: الذين عُنوا بالنحو في الأندلس في هذا العصر – فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدّة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أيّ علم لا يكون متمكنا من علم النحو، بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء[1]، إذا كان الأمر كذلك في القرن السابع، فإن هذا الشغف بالنحو والعناية به لم تزدد إلا تمكّنا ونضجاً خلال القرن التالي الثامن الهجري.

ومن أهم نحاة الأندلس في هذا القرن نحويان مشهوران، توفي أحدهما في منتصف القرن، في حين توفي الآخر في نهايته، أما الأول فهو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسيّ الغرناطيّ (ت ٧٤٥هـ)، «نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرّخه وأديبه»[2]. قيل عنه إنه كان في

(١) ينظر: المقّري: أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط. الثانية، ١٩٩٧م، ١/٢٢١-٢٢٢.

(٢) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د. ت، ١/٢٨٠.

النحو والتصريف «الإمام المطلق فيهما... خدم هذا الفنّ أكثر عمره، حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره»[1]. وأما الثاني فهو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخميّ الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وُصف بأنه الإمام العلامة المحقق[2]، وبأنه «كان أصوليّاً مفسراً فقيهاً محدّثاً لغويّاً بيانيّاً ثبْتاً... إماماً مطلقاً بحّاثاً مدقّقاً جدليّاً بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحقّقين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفنّنين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقهاً وأصولاً وحديثاً وعربيةً وغيرها مع التحري والتدقيق. له استنباطات جليلة ودقائق منيفة وفوائد لطيفة وأبحاث شريفة وقواعد محررة محققة»[3].

لذلك اخترت في هذا البحث آراء هذه العالمين وما صرحا به مما له صلة بموضوع البحث وما للمبنى والمعنى عندهما من أثر في بناء القواعد والأحكام النحوية، ليكون ذلك أنموذجا لموقف نحويي الأندلس في هذا القرن من هذه القضية، خصوصاً أنهما لا يكتفيان — في كثير من المواضع – بالتعبير عن رأيهما الخاص، بل يشيران أيضا إلى ما كان يثار من مناقشات ثريّة بين الأندلسيين مما له علاقة وثيقة بهذه القضية، وسيُشار إلى ذلك في مواضعه من البحث.

---

(١) السيوطي: المرجع السابق، ٣٨١/١.

(٢) ينظر: التنبكتي: أحمد بابا بن أحمد، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحرير وتقديم د. حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ٤٢.

(٣) التنبكتي: المرجع السابق.

المبحث الأول

عناية النحويين بالمبنى: الأسباب والمظاهر

النحو صناعة لفظية، موضوعه أحكام الألفاظ، ومقصد النحويين تقرير تلك الأحكام اعتماداً على المسموع من كلام العرب، ذلك ما يقرره كثير ممّن عركوا النحو وأفنوْا أعمارهم فيه تعلُّماً وتعليماً، فمقصد النحويين الأساس، كما يفصح عنه أحد نحاة الأندلس الأعلام، الذي شُهر بالأستاذ، وهو أبو عليّ الشلوبين (ت ٦٤٥هـ): «إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها، فلما كان مقصدهم ذلك، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا ولا بد أولاً إلى أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ماهية كل نوع منها»(١). والأدلة على وضوح هذا المقصد لدى النحويين منذ المراحل الأولى لنشأة الدرس النحوي كثيرة، فالمراعى عند النحويين المتقدمين اللفظ وإن كان المعنى على خلافه، وهو ما أفصح عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) تعليقاً على رفع الفعل الواقع جواباً للأمر في بعض الشواهد: «بعض الكلام يُعربُ لفظه والمعنى على خلاف ذلك»(٢)، وأن «اللفظ يجيء

(١) الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه د. تركي بن سهر العتيبي، الناشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ١٩٢/١.

(٢) الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، كتاب معاني القرآن، تحقيق د. هدى قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ٨١/١.

كثيراً مخالفاً للمعنى»[1]، ويؤكد المعنى نفسه في أكثر من موضع من معانيه، ويورد أحيانا بعض الشواهد الدالة عليه، كما في قوله: «تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، وقولهم: كذب عليكم الحجُّ، يرفعون (الحجّ) بـــ(كذب)، وإنما معناه: عليكم الحجّ، نصبٌ بأمرهم، وتقول: هذا حَـــبُّ رمّاني، فتضيف الرمان إليك، وإنما لك الحب وليس لك الرمّان؛ فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافه»[2]. وممن قرر الأمر نفسه النحويّ الكوفي أبو العباس أحمد بن يحيى المشهور بثعلب (ت ٢٩١هـــ)، كما في قوله: «العرب تخرجُ الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى»[3]. كما يذهب إلى أنه لا تعارض بين الإعراب والمعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب. وأثنى على شيخه الفراء (ت ٢٠٧هـــ) لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب. ونسب إليه قوله: «كل مسألة وافق إعرابُها معناها ومعناها إعرابَها فهو الصحيح»[4].

كل ذلك وغيره كثير يؤكد أن موضوع الدرس النحوي الأساس هو العناية بدراسة أحكام المباني، وعندما يقرر الباحث والمتتبع للدرس النحوي «أن المفاهيم النحوية كانت موجهة، أساسا، نحو دراسة البناء التركيبي أو

(١) الأخفش: المرجع السابق، ٨٣/١.

(٢) الأخفش: المرجع السابق، ٢٨٥/١-٢٨٦.

(٣) الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣١.

(٤) الزبيدي: المرجع السابق.

اللفظي للعربية دون بنائها الدلالي، فإننا لا نؤكد بهذا الإقرار سوى حقيقة تأسست عليها طبيعة التحليل النحوي، وشكلت بالتالي حدّا من حدوده»[1].

لذلك كانت العلامة اللفظية مرجَّحة عند عامة النحويين على العلامة المعنوية؛ ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ذكره أحد أعلام النحويين، وهو ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) من الحكم على «وَشْكان وبُطْآن بالاسمية مع موافقتهما لوشك وبَطُؤ في المعنى، وحكم على عسى بالفعليّة لاتصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة، مع موافقتها لعل في المعنى»[2].

ولم يشذ الدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري عند أبي حيان والشاطبي خصوصاً عن غيره في الإقرار بهذا الأمر بأساليب وأدلة متنوّعة، تتظافر جميعها لبيان أسباب هذه العناية ومظاهرها، نشير إلى أهمها في الأسطر الآتية:

– **التمسك بالظاهر أصل من أصول العربية:** عد الشاطبي أن مراعاة مبنى الكلام ولفظه تمسكٌ بالظاهر، والتمسك بالظاهر أصل من أصول العربية[3]،

---

(١) أرسلان: زكرياء، إبستمولوجيا اللغة النحوية – بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط. الأولى ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، ٢٥٩.

(٢) ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدويّ المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ١٣/١.

(٣) ينظر: الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ١٦١/١.

مصرحاً بأن الوقوف مع المبنى الظاهر للكلام والحمل عليه أصلٌ عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) وعامة النحويين، وأما التأويل بإخراج النص عن ظاهره فينظر إليه بعد إجازة المسألة في الأصل، ذكر ذلك عند بيانه وجه إجازة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة: «إنما أرادوا أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة جائز حيث تحصل الفائدة، من غير تعيين لوجه الإفادة، من كونه على تأويل أو غير تأويل؛ لأن ظاهر الإسناد في قولك: الهلال الليلة، وأكُلَّ يوم ثوبٌ تلبسه، وما كان نحو ذلك على أن الجثة أخبر عنها بظرف الزمان فأفاد، والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأما التأويل فالنظر فيه ثان عن جواز المسألة، والاعتماد على الظاهر والحمل عليه – وإن أمكن غيره – هو مذهب ابن مالك في عربيته، وهو أصل سيبويه، بوّب عليه ابن جني في الخصائص»[١]. ولعل الباب المشار إليه عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في خصائصه هو: باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره[٢]، ومما جاء فيه قول أبي الفتح: «اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصية به. فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه»[٣]. ثم أورد أمثلة ونماذج دالة على هذه القاعدة عند سيبويه وغيره.

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٣٣/٢.

(٢) ينظر: ابن جني: الخصائص، ٢٥١/١.

(٣) ابن جني: المرجع السابق.

– **مراعاة اللفظ مقدم على المعنى:** أشار إلى ذلك أبو حيان عند بيانه أقسام كلام العرب، وأنه على ثلاثة أقسام: «أكثره وأعلاه أن يطابق اللفظ معناه الذي وضع له أولاً. والقسم الثاني :أن يُغَلّب اللفظ على المعنى، نحو :أظن أن تقوم، اتفقت العرب والنحاة على صحتها، وأبطل أكثر النحويين (أظن قيامك)، ومعنى أن تقوم: قيامك، وإنما جاز ذلك لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة، و(أن تقوم) كلمتان، فكأنك أتيت بما أصله المبتدأ والخبر الذي يكتفي بهما الظن، بخلاف (قيامك)، فإنه كلمة واحدة في اللفظ»[1].

– **الظاهر دليل في نفسه، والحمل عليه هو المطلوب:** وذلك أمر جليّ عند نحاة القرن الثامن الهجري في الأندلس، كما صرح بذلك الشاطبي تعليقا على قولهم: زيد قائم، حيث «لا يصح لك أن تقول: إن هذا الكلام محذوف منه؛ إذ هذه دعوى ليست بأولى من دعوى عدم الحذف، بل دعوى عدم الحذف مستندة إلى الظاهر، وهو دليل في نفسه، والحمل على الظاهر مطلوب وإن أمكن أن يكون المراد غيره»[2]. وعلى النحويّ – بحسب أبي حيان – أن يقف مع ظاهر اللفظ حتى يقوم دليل على خلافه، والأولى إبقاء اللفظ على موضوعه، قال معلقا على ما ذكره ابن مالك عن الفعل الماضي واحتماله المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، وحروف التحضيض، و(كلما)،

(١) أبو حيان: محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ١٢٧/٦.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٩١/١-٩٢.

و(حيث)، ومجيئه صلة، أو صفة لنكرة عامة: «وظاهر كلام المصنف أن الاحتمال في هذه المسائل الست هو على سبيل التسوية، والذي يظهر الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه ماضٍ أريد به الاستقبال»[1].

- مراعاة مبنى الكلام ولفظه أقوى في الاعتبار وأولى من مراعاة المعنى:

وهو أمر معتبر عند النحويين الأندلسيين كما عند غيرهم؛ فالأحكام النحوية مبناها أساساً على اللفظ لا على المعنى، فـــعروض تغيّر المعنى لا يُغيِّر له الحكم[2]، أشار إلى ذلك أبو إسحاق عند تعليقه على تقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال؛ حيث إن «التفسير في: زيداً ضربته من اللفظ، والتفسير في: زيداً مررتُ به وزيداً ضربتُ أخاه من المعنى القريب، والتفسير في: زيداً مررتُ بأخيه من المعنى البعيد، ومتى كان التقديرُ لفظيّاً فهو أقوى، وإن كان معنويّاً قريباً فهو أقوى من المعنويّ البعيد، ومع ذلك فهو كلام العرب»[3]. ويظهر هذا المسلك جليا جدا كذلك في رد أبي حيان وغيره ما ذهب إليه ابن كيسان من إجازته تقديم خبر (ما زال) عليها اعتماداً على المعنى، فقد استدل بأن هذه الأفعال وإن كانت منفية في اللفظ، فإنها – بعد دخول (ما) المجمع على أنها نافية عليها – صارت موجبة في المعنى، فمعنى: ما زال زيد

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١١٤/١.

(٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٥١/١.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية، ١١١/٣.

عالماً، ثبوت العلم له لا نفيه عنه، «ويدل على مراعاة هذا المعنى كونهم لم يدخلوا (إلا) على خبرها، كما لا تدخل على خبر (كان) الثبوتية»[1]، فجرت بذلك مجرى (كان) المثبتة، وكما جاز تقديم خبر (كان) عليها، جاز أيضا تقديمه على خبر (ما زال) عند ابن كيسان. وردّ ذلك أبو حيان بناء على «أن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ ألا ترى أنهم لا يجيزون في: ما ضربت غير زيد، تقديم (غير) وإن كان المعنى على الإيجاب، رعياً للفظ (ما)، فكذلك هنا»[2]. ووافق الشاطبي على ذلك في تعليقه على المسألة مؤكداً أن المعنى ليس المحدد للحكم النحوي، بل المراعى في ذلك الأصل أي اللفظ والمبنى في تقرير الحكم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل المشابهة لها كالاستفهام الذي لم يمنع استحقاقَه للصدارة زوالُ معناه، يقول عن (ما) الداخلة على (زال): «وإذا سلمنا أن معنى النفي غير معتبر فيها فذلك لا يمنع استحقاقها للصدر، اعتباراً بالأصل، كما لم يمنع استحقاق الاستفهام للصدر زوال معناه إذا قلت: علمت أيُّهم قائم، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو، ولذلك لما قيل في قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلمُ في العربية"، إنه وضعها غير مشير بها، واعترض عليه بأن لو كان كذلك لأعرب اسم الإشارة، لزوال موجب البناء، أجاب بعض المحققين عن ذلك بأنه لا يلزم الإعراب اعتباراً بالأصل، كما لم تعمل (علمت) في الاستفهام اعتباراً

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٧٦/٤.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق.

بالأصل»[1]. وسبق ابن مالك في تقرير ما ذهب إليه أبو حيان والشاطبي وتضعيفه مذهب ابن كيسان في المسألة مستدلاً بأن «عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: علمت أزيد ثَـــمَّ أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير»[2].

ومما يدل على أن المبنى هو الأصل، وأن مراعاته أقوى من مراعاة المعنى، تلك الضوابط المهمة التي راعاها نحويو الأندلس في تقريرهم أحكام الألفاظ التي قد يكون لها معنى لا يدل عليه لفظُها الظاهر في بعض الاستعمالات، مثل بعض أسماء الموصول، حيث إن الأصل والأولى فيها مراعاة ألفاظها لا معانيها، ما لم يعضد المعنى شيءٌ سابق أو يلزم بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قُبحٌ، فعندئذ يراعى المعنى لا اللفظ، قال أبو حيان: «و(مَن) و(ما) في اللفظ مفردان مذكران، فإن عُني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو أشبههما أولى، ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قبحٌ، فتجب مراعاة المعنى مطلقاً، خلافاً لابن السراج في نحو: من هي محسنة أمك»[3]. وممّا عضد فيه المعنى شيءٌ سابق فاختير مراعاته دون اللفظ قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ﴾ [4]، حيث روعي معنى (مَن) فأنث الفعل (تقنت) وذلك لسبق (منكنّ). أما ما يراعى فيه المعنى لِما يلزم من اللبس أو القبح عند مراعاة اللفظ فمثل له أبو حيان بقولهم: من هي

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ١٦٩/٢-١٧٠.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٥١/١.

(٣) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠٧/٣.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣١.

حمراء أمَـــتك، حيث يتعين مراعاة المعنى؛ إذ لو روعي اللفظ فقيل: من هو أحمر أمَتك، لكان في غاية القبح[1]. بل إنه عند الجمْع بين الحملين، فإن الأحسن أن تكون البداية بالحمل على اللفظ، ولا يُبدأ بالحمل على المعنى إلا مع الفصل خاصة، وقد رد أبو حيان قول من أجاز الابتداء بالحمل على المعنى دون فصل بينه وبين الحمل على اللفظ، بأن «السماع في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنما هو مع الفصل»[2]. وقد ثبت عن العرب في مواضع من كلامها الحمل على اللفظ خاصة، ولم يجيزوا الحمل على المعنى، كما في قولهم في التعجب: ما أحسن زيداً! وإن كان الذي أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة[3].

«ومما له معنى يخالف لفظه (كلا) و(كلتا)، فقد ألحقا بالمثنى في الإعراب وهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى... واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار معنى التثنية، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[4]»[5].

ومما غُلب فيه جانب اللفظ مسألة (كل)؛ فقد جوّز ابن مالك اعتبار المعنى أو اللفظ على حد سواء في (كل) إذا أضيفت إلى معرفة لفظاً أو نية، وردّ أبو حيان هذه التسوية مستدلاً بأن «الذي دل عليه الاستقراء أنهما لا سواء، بل إذا كان مضافا إلى معرفة من حيث المعنى لا لفظا فالحكم ما ذكر، قال

---

(١) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠٩/٣.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق.

(٣) ينظر: أبو حيان: المرجع السابق، ١١٤/٣.

(٤) سورة الكهف: الآية ٣٣.

(٥) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢٥٤/١.

تعالى من مراعاة المعنى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ (١)... وإن كان مضافا إلى معرفة لفظا فالمسموع مراعاة اللفظ، وهو الإفراد، قال تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ (٢)... ولا يكاد يوجد في لسان العرب: كلهم يقومون، ولا: كلهنّ قائمات، وإن كان موجودا ذلك في تمثيل كثير من النحاة»(٣).

– **قد يراعى اللفظ أحيانا وإن كان في ذلك مخالفة للمعنى:** كما في مسألة الإضمار في باب (ظن)، حيث نقل أبو حيان عن أبي الحسين بن الطراوة منعه الإضمار في هذا الباب، «فمنع ما أدى إليه من مسائل ظنّ؛ إذ ليس للمضمر مفسِّر يعود عليه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ وظنّنيه زيدا قائما لا يمكن أن تكون الهاء في ظنّنيه عائدة على قائم؛ إذ يصير المعنى: وظنني ذلك القائم المذكور، وليس هو إياه؛ لأن قائما هو زيد، وليس المعنى: وظنني زيد نفسه، وهذا ممتنع. واستشنع ابن الطراوة إجازة هذا من النحويين لكونه لا يعقل... وقد رُدَّ هذا على ابن الطراوة بأن الضمير في هذا الباب يعود على قائم من حيث اللفظ لا من حيث المعنى، وذلك ثابت كثير في كلام العرب، فمن ذلك قولهم :عندي درهمٌ ونصفُه»(٤).

– **قد يعرض النحويون لمعاني الألفاظ، وليس غرضهم من ذلك ليس المعاني لذاتها:** ذلك ما أشار إليه الشاطبي وغيره في مسائل عدة، حيث يعرض

(١) سورة النمل: الآية ٨٧.

(٢) سورة مريم: الآية ٩٣.

(٣) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٢/٨٠-٨١.

(٤) أبو حيان: المرجع السابق، ٧/٩٢-٩٣.

النحويون للمعاني أحياناً سعياً لبناء القوانين وضبطها وفقاً للنقل اللغوي، يقول الشاطبي: «فإن قيل: فإن النحويين يتكلمون كثيرا في معاني الأدوات والألفاظ أفتراهم خارجين عن الصواب بذلك؟ فالجواب: أن كلامهم في معاني الألفاظ في الغالب إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي، أو لأن كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين... وقلما يتكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين القصدين»[1]. ومن خرج عن ذلك يكون — عند أبي إسحاق – قد خرج من صناعة النحو إلى تفسير اللغة. ومثل للمقصد الأول بما أورده ابن مالك وغيره من أن زيادة الكاف واللام في بعض أسماء الإشارة مثل (ذلك) يدل على البعد، وتركها يدل على ضده، فانبنى على ذلك قانون قياسي مؤداه أن اسم الإشارة تلحقه الكاف واللام عندما يراد منه الإشارة إلى البعيد. ومثّل للمقصد الثاني بكلام النحويين في معاني حروف الجر، حيث يسعون بصنيعهم ذلك إلى ضبط القوانين[2].

– **تغليب اللفظ ومراعاته هو المعتبر عند النحويين في الحدود، وفي تعيين الوظيفة النحوية للكلمة:** فالمعتبر عند النحويين في الحدود هو الأمر اللفظي، وهو أقرب إلى مقصدهم، ذلك ما أشار إليه الشاطبي في تعليقه على تعريف ابن مالك الاسم اعتمادا على خصائصه اللفظية، «وتعريف النحاة بالأمر المعنوي إنما يكون مقيداً باللفظ؛ لأن نظرهم بالقصد الأول في اللفظ، وبالقصد الثاني في المعنى، فما عرفوه بماله من جهة المعنى أرادوا أن يعرفوه بما

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ١/٤٠٥.

(٢) ينظر: الشاطبي، المرجع السابق.

له من جهة اللفظ، ولما كان التعريف بما له من جهة اللفظ أقرب إلى القصد النحوي وأسهل على المبتدئ وهو التعريف بالخواص، اجتزأ الناظم –رحمه الله– به فقال: بالجر والتنوين ... إلى آخره»[1]. والخلاف فيما يعتمده النحويون من أسس في وضع الحدود النحوية قديم قِدمَ الدرس النحوي، فقد عرّف الرماني الاسم معتمداً خاصيتي الدلالة والزمن، فقال: «الاسم كلمة تدل على المعنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان»[2]. فرد الزجاجيّ ذلك معلقاً على هذا الحد بأنه خارج عن أوضاع النحو مقرراً أن «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب؛ لأنه له نقصد، وعليه نتكلم؛ ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين؛ لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحويين غير صحيح»[3]

---

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٤٣/١. وهو يشير إلى بيت الألفية الذي ذكر فيه ابن مالك علامات الاسم:

بالجر والتنوين والندا و(أل) ومسند للاسم تمييز حصل

(٢) الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود في النحو، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، ١٩٦٩م، ٢٨٠.

(٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ٤٨.

وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف النحوية، فليس من شرط الفاعل أن يكون فاعلاً من حيث المعنى، إنما المعتبر فيه الأمر اللفظي وهو إسناد الفعل إليه فحسب، يقرر الشاطبي ذلك مؤكداً أن الفاعل «لا يعتبر في إعرابه فاعلًا أن يكون فاعلًا معنًى، وإنما يُعْتبر احتياج الفعل إليه لغة، وسمّوه فاعلا وإن لم يكن فاعلًا حقيقةً اعتبارًا بما كان منها فاعلًا، ليستَتِبَّ الاصطلاح في الباب. ومن ههنا لم يحدّوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما حدّوه بأحكامه اللفظيّة، ليدخُلَ في الحدِّ نحو: نِعْم الرجلُ، ومات زيدٌ، وما أشبه ذلك»[1].

وحرص النحويين على اطراد القوانين النحوية، وهو ما أشار إليه الشاطبي بعبارة: "استتباب الاصطلاح في الباب"، جعلهم يعلّقون الإعراب بالعلامة في الاسم المعرب، وإن كان المعنى على خلافها أحياناً، وذلك ليس رأي الشاطبي فحسب، بل هو المتعارف عليه — كما يبدو – عند نحاة الأندلس في القرن الثامن الهجريّ، كما يثبته نقل الشاطبي عن شيخه أبي عبد الله ابن الفخار (ت ٧٥٤هـ)، يقول: «وأما فاعل المصدر إذا أضيف إليه فلا يسمّى فاعلًا عُرفًا حينئذ، بل هو مضافٌ إليه، كما لا يُسمّى زيدٌ – في قولك: زيدٌ قام – فاعلًا، ولا في زيد مضروبٌ مفعولًا، وإن كان المعنى في الجميع على ذلك. ومن هنا يتبيَّنُ في نحو: كسر الزجاجُ الحَجر، أَنَّ الزجاج هو الفاعل، وأن الحجر مفعول، اعتبارًا باللفظ، وإن كان المعنى بخلاف ذلك؛ إذ لا يستتبُّ قانون التعليم إلا بذلك، قال شيخا الأستاذ – رحمةُ الله عليه –: الْإعرابُ إنما يكون أبدًا على حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب؛ ألا

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٢/٥٤١-٥٤٢.

تَرَى أن (القَرْيَةَ) من قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [1] إنّما تعربُ على حسب حركتها لا على حسب الأصل»[2].

– **المعتبر في القواعد النحوية البناء اللفظي للكلام وهيئة التركيب المنقول عن العرب:** لذلك رد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أن الكلام يشترط فيه قصد المتكلم لتتحقق الفائدة، مستشهدا بما ذهب إليه أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ) الذي «لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب. وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، و لم يشترطوا الإفادة ولا القصد»[3].

ولعل مما يدعم ذلك ما أشار إليه الشاطبي في تعليله مسلك النحويين في عدم استشهادهم بالحديث النبوي في حين اعتنوْا بكلام العرب؛ إذ إن المقصود الأعظم عند المحدثين هو المعنى لا اللفظ والمبنى الذي ينشده النحويون ويعتمدونه في صناعتهم النحوية، وهو المعتنى به في كلام العرب، «أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين؛ إذ لا تجد في كتابٍ نحوي استدلالًا بحديثٍ منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم... ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي

---

(١) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٥٤٤/٢-٥٤٥.

(٣) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣٦/١.

الأحكام الشرعية لا اللفظ... خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر وكلام العرب، فإنهم – أعني رواته – لم ينقلوه أخذا لمعناه فقط، بل المعتنى به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية»[1]. والذي دعا النحويين إلى ذلك – كما يقرر أبو إسحاق – «تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية»[2].

كل هذه الأدلة والشواهد تتظافر في الدلالة على أن مراعاة المباني ودراستها في بناء الأحكام اللسانية هو المقصد الأعظم والأهم عند النحويين كما ظهر ذلك واضحاً في الدرس النحوي في القرن الثامن بالأندلس عموماً وعند أبي حيان والشاطبي خصوصاً. ولعل لظهور المذهب الظاهري وشيوعه في الأندلس أثراً في تعويل أهل الأندلس على ظاهر الكلام ومبانيه في استنباط الأحكام اللسانية، ولذلك يؤكد الشاطبي في مواضع عدة من مقاصده على قاعدة الحمل على الظاهر وإن أمكن غيره[3]، ويراها قاعدة كلية يلزم الاحتكام إليها في النظر النحوي، وقد مر قريبا أنه يرى أن ذلك هو مذهب شيخ النحويين سيبويه الذي يصفه بأنه ظاهريّ في درسه النحويّ، كما

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٤٠١/٣-٤٠٢.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٤٠٢/٣.

(٣) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ١٦١/١، ٩٢/٢، ٥٨٧/٣، ٣٩/٤، ٦٨٥، ١٢٤/٥، ٣٣٢، ٢٣/٦، ٢٣٠/٩. قال الشاطبي: "والاعتماد على الظاهر والحمل عليه – وإن أمكن غيره – هو مذهب ابن مالك في عربيته، وهو أصل سيبويه، بوّب عليه ابن جني في الخصائص". (المقاصد: ٣٣/٢).

يصف بذلك بعض النحويين الآخرين كابن مالك[1]. وقد أفصح أبو إسحاق عن هذا المنهج عند سيبويه في تناوله قولهم: يصوّتُ صوتَ حمارٍ، حيث رد ما ذهب إليه سيبويه من إضمار فعل ناصب لـــ(صوتَ)، مستدلا على ذلك بقاعدة التمسك بالظاهر، يقول: «وإذا تبين أن الأرجح في قولك: ذهبت انطلاقَ زيدٍ أن يكون العامل هو الفعل الظاهر، فأن يكون هو العامل في: يصوّت صوت حمارٍ أحقُّ وأولى، وقد أجاز سيبويه أن يكون صوت حمار على إضمار فعل آخر، وهو كما ترى خلافُ قاعدته في كتابه: أن الواجب الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره»[2]. ثم عقب على ذلك بما نقله عن ابن جني مما يؤكد ظاهرية سيبويه: «ألا ترى أنه حمل سيدا على أن عينه ياء وإن أمكن أن يكون من ساد يسود، فقال: تحقيره سُيَيْد، كديك ودُيَيْك، وبهذا استدل ابن جني على قوة أمر الظاهر عندهم فعقده أصلاً يُرجع إليه، فكذلك ينبغي في هذا»[3].

ولكن هل التعويل على المبنى والظاهر ومراعاته في بناء القواعد النحوية يقتضي إهمال المعنى وإهداره؟ ذلك ما سنسعى لبيانه في المبحث التالي.

---

(١) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ٣٦/١ حيث يقول: "وابن مالك ظاهريّ النحو في الغالب على ما يظهر من كلامه في تواليفه".

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٢٥٩/٣. وينظر: سيبويه: الكتاب، ٣٥٦/١-٣٥٧.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق. وينظر: سيبويه: الكتاب، ٤٨١/٣، وابن جني: الخصائص، ٢٥١/١.

المبحث الثاني

أسباب عناية النحويين بالمعنى ومظاهر ذلك

كما اعتنى النحويون – ومنهم نحاة الأندلس في القرن الثامن الهجري، خصوصاً أبو حيان والشاطبي – بالمبنى، اعتنوا كذلك عناية كبيرة بالمعنى، وربما فاقت عنايتهم بمعاني الكلام أحياناً عنايتهم بمبانيه، فالنحو ليس قواعد وأحكاماً تُبنى على ظاهر الألفاظ والعبارات ومبانيها فحسب، بل يراعى فيها كذلك معاني التراكيب ومقاصد المتكلمين، والأصل في الكلام أن يوضع لتحقيق الفائدة، فإذا لم تتحقق فإن ذلك قد يعود على أصل التركيب بالقبح والفساد وربما الإحالة. وقد اتضح ذلك منذ بواكير الدرس النحوي، فمن الأبواب التي استهل بها سيبويه كتابه: هذا باب اللفظ للمعاني[1]، واشتهر عنه تقسيم الكلام استناداً إلى المعاني التي يدل عليها: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[2]، وذكر أمثلة عن هذه الأنواع. وقد أقر لسيبويه العناية بالمعاني موافقوه ومخالفوه على حد سواء، فقد صرّح بذلك النحوي الكوفيّ أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) – وإن على سبيل القدح والتغليط –: «وإنما لَحِق سيبويه الغلطُ لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ»[3].

---

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٢٤/١.

(٢) سيبويه: المرجع السابق، ٢٥/١.

(٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ١٣١.

وعناية النحويين بالمعاني في بناء القواعد نابعة من إقرارهم بعناية العرب أهل اللغة بالمعاني في كلامهم، وهو أمر يقف عليه كل من أوتي حظا من الإحاطة بلغة العرب؛ ولذلك عقد النحويّ النبيه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في خصائصه باباً في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني، وعده من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وقرر فيه «أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعْر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم في نفوسها»(١). وبعد إيراده أمثلة وشواهد عدة تدل على ذلك وتؤكده، ختم الباب بقوله: «فقد رأيت بما أوردناه غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادما له، مشيدا به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله»(٢). فعناية العرب بالمعاني أقوى من عنايتها بالألفاظ، كما يقرر ابن جني «العرب – فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها–، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها»(٣). و«سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المُثُل والأحذِية التي قنّنتها لها وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي أصلِح اللفظ له وقِيد مَقاده

(١) ابن جني: الخصائص، ٢١٥/١.

(٢) ابن جني: المرجع السابق، ٢٣٧/١.

(٣) ابن جني: المرجع السابق، ١٥٠/١.

الأوفق من أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحِلْيتها لم يُقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذًا هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتَـــذل الخادم»[1]. وعند ظهور شيء من التعارض والتجاذب بين مبنى الكلام ومعناه، فإن أبا الفتح يوجه النحوي إلى ضرورة التمسك بصحة المعنى، فيصحح الإعراب بناءً على ذلك، جاء في باب: في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: «فإن أمكن أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححتَ تقدير الإعراب، حتى لا يشِذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه»[2]. ويؤكد على ذلك في باب في تجاذب المعاني والإعراب، منبهاً إلى أهمية هذا الأمر عنده وعند شيخه الفارسي (ت ٣٧٧هـــ)، ومبيناً المسلك الواجب انتهاجه: «هذا موضع كان أبو علي رحمه الله يعتاده، ويلمّ كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»[3]. وأتبع هذا الباب بأبواب أخرى أكد فيها أهمية المعنى، وأنه المعتنى به والمقدم

(١) ابن جني: المرجع السابق.

(٢) ابن جني: المرجع السابق، ١/٢٨٤-٢٨٥.

(٣) ابن جني: المرجع السابق، ٣/٢٥٥.

عند النحويين؛ منها: باب في التفسير على المعنى دون اللفظ، وباب في قوة اللفظ لقوة المعنى[1].

والعناية بالمعنى في التقعيد النحوي ظاهرة في الدرس النحوي في مختلف أبوابه ومسائله، من مقدماته التي عُني فيها النحويون ببيان أقسام الكلم، والإعراب والبناء، والنكرة والمعرفة، إلى سائر أبوابه ومسائله الفرعية، إضافة إلى أصوله وقواعد التوجيه والترجيح التي سلكها النحويون في التقعيد، وهي ضوابط منهجية يمكن عدها معايير ومقاييس يراعيها النحويّ في تقريره القواعد واستنباط الأحكام النحوية، وغير ذلك من جوانب الدرس النحوي. والمقصود بالمعاني التي عُني بها النحويون وراعوها في التقعيد المعاني الوظيفية للأبواب والوظائف النحوية؛ كبيان الهيئة للحال، وإزالة الإبهام للتمييز، ومعنى الإخبار للخبر ونحوه، إضافة إلى المعاني العامة للكلام؛ كالتوكيد، والإثبات، والنفي، والاستفهام، والتعميم، والتخصيص وغير ذلك من المعاني العامة التي يقصدها المتكلمون في كلامهم.

والمتتبع لجهود النحويين الأندلسيين في القرن الثامن الهجري خصوصاً عند أبي حيان والشاطبي، يلحظ أنهم عُنوا بالمعنى في تحليلهم النحوي، ولم يغفلوا الإشارة إلى الضوابط المهمة الواجب التقيّد بها عند مراعاة المعنى في التقعيد النحوي. كل ذلك بناء على إدراكهم – كما يصرح بذلك الشاطبي – أن المعاني كانت المقصود الأكبر من العرب في كلامها، وذلك أصل معلوم ومسلم به عند أهل النظر في العربية، فـ«الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب

(١) ينظر: ابن جني: المرجع السابق، ٣/٢٦٠-٢٦٩.

هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية. فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»[1].

ومظاهر عناية النحويين الأندلسيين خصوصاً أبو حيان والشاطبي بالمعنى في الدرس النحوي في هذا العصر أكثر من أن تحصى، فلا يكاد يخلو باب، بل ربما لا تكاد تخلو مسألة من مسائله، من ملحظ يشير إلى أسباب ذلك ومظاهره؛ وفيما يلي إشارات وشواهد مهمة دالة دلالة لا يشوبها غموض على ذلك، علماً أننا حرصنا أن تكون هذه الأمثلة والشواهد دالة دلالة صريحة — وليس ضمنية فحسب — على العناية بالمعنى في تقرير القواعد النحوية:

– **عناية النحويين بالمعاني أسبق من عناية من اشتغلوا بالعقليات:** حملَ أبو حيان على بعض من له اشتغال بالعقليات، وردّ ردّاً قويّاً ما ادعاه من أنّ النحاة "فلاحو أهل علم الأصول"، ويعدّ موقف أبي حيان إشارة واضحة لوعي نحويّي الأندلس في هذا العصر بأن المعنى ليس أقل شأنا من المبنى، فالنحو ليس علما بالألفاظ والمباني فقط، بل هو أيضا نظر في المعاني، وكما عُني النحويون بمباني الكلام وألفاظه، عُنوا كذلك بمعانيه ودلالاته، بل إن عناية النحويين بالمعاني أسبق من عناية المشتغلين بالمنطق وسائر العلوم العقلية الأخرى؛ فمن الثابت عند أبي حيان أن «النحويين تكلموا في وضع الألفاظ

(١) الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت لبنان، ٨٧/٢.

للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية وتقسيمهم ما قسموا، وأن علم النحو ليس خاصا بعلم الألفاظ، بل هو نظر في الألفاظ وفي المعاني التي دلت عليها الألفاظ حالة إفرادها وحالة تركيبها، لا كما يظن بعض الجهلة باللسان من أن علم النحو مختص بالألفاظ، حتى حُكي لي عن بعض من له اشتغال بالعقليات أنه قال: النحاة فلاحو أهل علم الأصول. ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعَـــلِم أن معظم علم الأصول بعض من علم النحو»[1]. فالجزم بعدم عناية النحويين بالمعاني كافٍ للحكم على مدّعي ذلك بانعدام الاطلاع والبصيرة في علم النحو عند أبي حيان.

– **الأثر في الحكم النطقي أو المعنى الذي يدل عليه الكلام شرط في العناية بالمسائل النحوية الخلافية:** كثيرا ما علق أبو حيان وغيره من نحاة الأندلس على الخلاف في مسائل نحوية عدة بأنه خلاف غير مجد؛ إذ هو خلاف لا ثمرة له؛ لأنه غير منتج لحكم نطقيّ ولا يؤدي إلى اختلاف في معنى الكلام، فالانشغال به مضيعة للوقت والجهد. من ذلك ما عقب به أبو حيان على ما أطال فيه النحويون من الحديث عن العامل في فعلي الشرط وجوابه في أسلوب الشرط، حيث قال: «كثر الاختلاف والاستدلال لكل قول والرد عليه بما نزّهنا عنه كتابنا هذا؛ إذ هو اختلاف لا يترتب عليه حكم نطقيّ ولا اختلاف في معنى الكلام، وكل اختلاف لا يترتب عليك حكم نطقي ولا اختلاف في معنى الكلام فلا حاجة إلى الاشتغال به»[2]. كما عقب على

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٦٤/١.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق، ٩١/١٧.

مسألة الخلاف في ناصب المستثنى بأنه «لا يجدي الخلاف فيها شيئا لأنه خلاف ليس راجعا إلى نطق ولا إلى اختلاف في المعنى»[1]، ومع ذلك فإن أبا حيان أفاض الحديث عن ذلك موردا أقوال النحاة، ومنهم نحويون أندلسيون كثر وما استدلوا به من أدلة على أقوالهم»[2]، مما يشير إلى أن النحويين الأندلسيين في هذا العصر – كغيرهم من عامة النحويين – لم يقتصروا على المسائل الخلافية التي يترتب عليها حكم نطقي او لها أثر في معنى الكلام.

وقد نهج النهج نفسه الشاطبي فعد الانشغال بالخلاف فيما لا تنبني عليه فائدة كلامية خلافاً غير مجدٍ؛ كالخلاف في مسائل كثيرة؛ منها «مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك – أمرٌ لا تنبني عليه فائدةٌ كلامية، فالكلام في ذلك كله وتسويد الأوراق به لا يُجدِي في المقصود من علم النحو مَزيدًا. قال ابنُ الحاج فيما علّق على المقرب العصفُورِيّ: جملة ما أقوله أنّ كلّ خلاف وبَحْث في هذه الصناعة لا يؤدّى إلى الوقوف على كيفيّة التكلم فهو فَضْلٌ لا يحتاج إليه، والاشتغال به بطَالة. قال: وقد أُولِع المدرِّسون بذلك، وإن لم يكن نافعًا في تعليم الصغار، فالاشتغالُ به اشتغالٌ بما لا يُغْني. وأشدّ من نقض الاشتغال به اعتقاد أن ذلك مهمّ ضَروريٌّ مُوصّل إلى معرفة حقيقة، مكسِبٌ علمًا بكلام العَرَب»[3].

---

(١) أبو حيان: المرجع السابق، ١٩٦/٨.

(٢) ينظر: أبو حيان: المرجع السابق، ١٨٢/٨-٢٠٠.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٢١/٢. وينظر: ٦١٥/١.

– **معنى الكلام وقصد المتكلم محدِّدان للحكم النحوي:** قد يكون معنى الكلام محدداً القاعدة النحوية، والأمثلة على ذلك عند النحويين الأندلسيين في هذا القرن كثيرة، لعل الإشارة إلى بعضها يغني عن غيرها:

من ذلك أن معنى الكلام وقصد المتكلم قد يحددان الحكم على نوع الكلمة، كما في اسم الإشارة إلى المكان، متى يكون ظرفاً ومتى يكون غير ظرف، كل ذلك يحدده المعنى ونيّة المتكلم وقصده، فـ«إذا أردت الإشارة إلى المكان من غير إرادة كونه ظرفا تجريه مجرى الأشخاص، فكما تقول: أعجبني هذا الرجل، وهذا الفعل، كذلك تقول: أعجبني هذا المكان وهذا الزمان، فلا ينفصل المكان من غيره إذا لم تقصد فيه كونه ظرفا، فأما إذا قصدت كونه ظرفا فأشرت إليه، فالخاص بهذا النحو لفظ هنا، وما ذكر معه لا يشار بها إلا إلى المكان من حيث كونه ظرفا، بخلاف (هذا) وأشباهه فإن الأمر فيها مطلق، فقد تشارك هنا فيما اختصت به»[1].

والأمر ذاته ينطبق على تحديد نوع إضافة الصفة التي بمعنى (يفعل) إلى مرفوعها أو منصوبها، متى تكون هذه الإضافة محضة فتفيد تعريفاً أو تخصيصاً، ومتى تكون غير محضة تفيد مجرّد التخفيف، فمعنى الكلام وقصدُ المتكلم يحدّدان ذلك؛ فإذا أريد من الإضافة التخفيف، فإن هذه الإضافة غير محضة، «ولا تكون مع هذا القصد محضة أصلا؛ لأن الموضع موضع الفعل، فكأنّ الفعل ثَمّ موجود»[2]. أما إذا لم يُرد معنى الفعل ولم يقصد المتكلم ذلك،

---

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٤١٨/١.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٣٤/٤.

«بل اعتبر فيه الاسمية مجردة عمَّا تعلق بها من شبه الفعل في قصد القاصد، فهذا القسم الإضافةُ فيه محضةً، ولا تكون غير محضةٍ مع وجود هذا القصد أصلا، لأنه إذ ذاك اسمٌ أضيف إلى اسمٍ كغلام زيدٍ، وصاحبك... فدخل له بهذا القصد في قسم ما يتعرف أو يتخصّصُ»[1].

وبإدراك معنى الكلام وقصد المتكلم يمكن التمييز بين المتشابهات، فقد تكون صيغة الكلمة محتملة الدلالة على أكثر من معنى، فيُلجَأ للقصد عندئذ لرفع اللبس والتمييز بين هذه المعاني المحتملة، كما هو حاصل في بعض الصيغ التي يجتمع فيها اسم الفاعل مع الصفة المشبهة به، أو في الصيغ التي تحتمل الدلالة على المصدرية واسم المرة؛ فاسم المرة مما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال يكون بزيادة التاء على مصدره المعهود، فيقال: إكرامة في المرّة من الفعل (أكرم)، وانطلاقة في المرّة من الفعل (انطلق). أما إذا كان المصدر مختوماً بالتاء في أصل الوضع، مثل: إقامة في مصدر الفعل (أقام)، واستعانة في مصدر الفعل (استعان)، «فـــلا يحتاج إلى إلحاقها، وتصير إذ ذاك دلالة التاء على المرة بقصد القاصد»[2].

ومما له صلة أيضا بأثر مراعاة المعنى في تحديد الأحكام النحوية ما يتناوله النحويون من البحث في المواضع التي يتعدد فيها النعت إذا كان المنعوت واحداً، حيث يجوز فيها الإتباع والقطع، فيراعى معنى الكلام وقصد المتكلم في تحديد مواضع قطع النعت أو إتباعه للمنعوت، فيقطع المتكلم إذا أراد أن

---

(١) الشاطبي: المرجع السابق.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٣٦٧/٤.

المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، وأن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم حقيقة أو ادعاء، وليس المراد إعلامه بها، وقد تنبه إلى ذلك النحويون منذ وقت مبكّر، فقد عقد سيبويه بابا في كتابه عنونه بـــ: هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح[1]، نقل فيه عن شيخه الخليل (ت ١٧٥هـــ) قوله تعليقا على بيتين لرؤبة: «زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناسَ ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل... وهذا شبيه بقوله: إنّا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مَنْ لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً أو ابتهاءً»[2].

ولئن جاز الإتباع والقطع في النعوت المتعددة لمنعوت واحد، فإن لمعنى الكلام وقصد المتكلم الأثر البارز في ترتيب هذه النعوت، فلا يجوز العودة إلى الإتباع بعد القطع؛ لأسباب عددها الشاطبي، منها: تعارض المقاصد ونفور طباع العرب عن مثل ذلك، فـــطباع العرب «تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه»[3]، وقد ذكّر الشاطبي في هذا الموضع بضابط مهم في العلاقة بين معاني الكلام ومبانيه وأثر ذلك في القواعد النحوية، مفاده أن العرب «كأنهم جعلوا ألفاظَهم جاريةً على حكم مقاصدهم»[4]، ثم بيّن «أن

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٦٢/٢ وما بعدها.

(٢) سيبويه: المرجع السابق، ٦٥/٢-٦٦.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٦٨٠/٤.

(٤) الشاطبي: المرجع السابق.

الأصل في صفة المدح القطعُ، وكذلك صفةُ الذم والترحُّم، لأن المقصود الإخبارُ عن الموصوف بحاله وصفته، بعد الإخبار عنه بفعله، وهما مقصدان مختلفان، فإذا قطعوا ثم أتبعوا فقد رجعوا عن الإخبار الثاني إلى الإخبار الأول بعد الانصراف عنه، وهذا شبيهٌ باعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى، فإنه ممنوع، بخلاف العكس»[1].

وقد يكون الاستعمال اللغوي جائزاً على معنىً دون معنى آخر، كما بيّن ذلك الشاطبي في نحو قولهم: أعجبني الذي ضربتَ في داره، بحذف الهاء، «فإن قصدت أن لا تعلم بالمضروب فالحذف سائغ لا مانع منه، وإن لم تقصد ذلك بل أردت تخصيصه وذكره ولكنك حذفته لفهم المعنى كما تحذف من الذي ضربت امتنع من جهة أنه لا دليل عليه، إذ الموصول لا يحرز موضعه لوجود رابط له، فإن كان على إثباته دليل من جهة أخرى جاز حذفه»[2].

– مراعاة المعنى عند تقعيد القواعد النحوية من أسباب الخلاف النحوي:

كثر الخلاف بين النحويين، حتى لا تكاد تسلم منه مسألة من مسائله؛ لذلك خُصّصت مؤلفات مستقلة عُني فيها مؤلفوها بظاهرة الخلاف النحوي قديما وحديثا. وأسباب هذا الخلاف عديدة، يهمنا منها ما له صلة بموضوع البحث؛ فقد يعود الخلاف للموقف من المعنى عند تقعيد القواعد، والأمثلة على ذلك عند النحويين الأندلسيين في هذا العصر كثيرة، وفيما يلي إشارات إلى بعضها:

---

(١) الشاطبي: المرجع السابق.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٥٣٢/١.

من المسائل الخلافية التي تترجم بوضوح التجاذب بين المنهجين النحويين: منهج نحو المبنى ومنهج نحو المعنى، مسألة الترتيب بين المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف أو التنكير، ولا قرينة مرجّحة لأحدهما، كما في نحو: زيد أخوك؛ فقد دار حولها حوار ثريّ بين النحويين؛ حيث أجاز من تمسك بالمبنى وظاهر اللفظ اعتقاد أيهما شئت المبتدأ أو الخبر، أما من راعى المعنى، فقد أوجب تعيين المبتدأ والخبر استناداً إلى جوانب معنوية؛ كتحقّق الفائدة، أو مراعاة حال السامع، أو بحسب نوع الكلمة عموماً وخصوصاً، قال أبو حيان: «وقد خيّر بعض النحويين في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر. وقال بعضهم: هو بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو سأل أحدهما بقوله: من القائم؟ فقلت في جوابه: القائم زيد، فلا اختيار هنا؛ لأن الثاني كالمجهول... وفي الإفصاح: قال بعض المتأخرين: محل الفائدة – وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب – هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم، يعني في باب كان. قال: وكذلك جعلوه في المبتدأ والخبر، وألزم بعضهم تقديم الخبر على هذا لئلا يلبس. وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعمّ من الآخر فالعموم هو الخبر، نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا: صديقي زيد... والذي عليه المتقدمون قول أبي علي: إنك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في باب كان وأخواتها، وكذا في المبتدأ والخبر»[1].

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣/٣٢٣.

وعرض الشاطبي للمسألة عند شرحه بيت الألفية الذي نص فيه الناظم على منع تقديم الخبر على المبتدأ إذا استويا تعريفاً أو تنكيراً دون قرينة:

وامنعْــه حيث يستوي الجزآن عُــرْفا ونُــكْــراً عادميْ بــــيان

وكشف القواعد التي صدر عنها ابن مالك في تقريره هذا الحكم، مشيراً إلى منهجيْ الدرس النحوي: المنهج الذي يعنى بالمباني وظاهر الألفاظ ويؤثرها بالعناية، والآخر الذي يحل المعاني محل الصدارة والاعتبار: «اعلم أن هذا الحكم الذي قرره الناظم مبني على قاعدتين: إحداهما: أن المجعول خبراً لا يصح أن يعتقد كونه مبتدأ وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى... والثانية: مراعاة اللبس»(١). ثم استطرد موضحاً القاعدتين وما اعتمده أصحاب كلٍّ منهما: «فأما القاعدة الأولى فإن لعلماء العربية فيها اختلافاً، فأرباب علم المعاني يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أنَّ الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ، فإن كل واحد منهما إذا جُعِل مبتدأ والآخر خبره أُعطي من المعنى غير ما يعطيه العكس... وذهب إلى مذهب أهل المعاني من أهل النحو جماعة كابن خروف والجزولي وابن عصفور وغيرهم، إلا أنهم قدروا الخبر تقدير المجهول. وذهبت طائفة من النحويين إلى أن ذلك ليس بلازم، وأَنّ التقديم والتأخير وإنْ استويا في التعريف ليس بلازم بناءً على أنّ المحصول واحد عند فرض المبتدأ خبراً أو بالعكس...

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٦١/٢.

ويحصل من ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ. وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي والسيرافي، ونص ابن جنى»[1].

وقد آثرت إيراد النصوص السابقة على طولها لصلتها الوثيقة بالموضوع، ولما تضمنته من إشارات صريحة إلى القضية محل البحث، إضافة إلى دلالتها على أن تقرير النحويّ القواعد متأثر بالمنهج الذي يتبعه سواء كان هذا المنهج مستندا إلى المبنى وظاهر اللفظ، أم مستندا إلى المعنى ودلالات الكلام، وهذا التأثير لم يكن في الأصول والقواعد الكلية فحسب، بل تعدى ذلك لينتظم الفروع والقواعد والأحكام التفصيلية أيضا.

ويزداد أمر هذين المنهجين وضوحا فيما صرح به الشاطبي بعد كلامه السابق، حيث أشار إلى تأثر الحكم الإعرابي واختلافه باختلاف المعنى عند من راعى معاني الكلام في تقريره القواعد النحوية، في حين يذهب أهل المباني والألفاظ إلى أنه بحسب النحوي البحث فيما يمكن أن يسمح به مبنى الكلام وألفاظه من جواز الحكم أو عدمه، وما زاد على ذلك فهو فضلة في الصناعة النحوية، «فكأنهم تركوا النظر في لحظ المعاني والمقاصد وأحالوه على أهله»[2]، فالنحويون «إنما أجازوا الوجهين من حيث الأمر اللفظي، ولا شك أن المعرفتين يجوز – على الجملة – أن يجعل كل واحد منهما مبتدأ خبره الآخر، وكذلك النكرتان إذا كان لهما مسوغ. وبهذا المعنى تأول ابنُ

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٢/٦٢-٦٣.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٢/٦٤.

خروف وغيره ظاهر كلام سيبويه في إجازة الوجهين»[1]. فغاية النحوي – كما يقرر الشاطبي – البحث في جواز الحكم أو عدمه استناداً إلى ما يسمح به مبنى الكلام وألفاظه، وما زاد على ذلك فهو محط نظر أهل المعاني الذين قد يوجبون ما أجازه النحوي بناء على معاني الكلام ومقاصده ومراعاة الأحوال، «وربما وُجد هذا للنحويين في مواضع، كما رأيتهم يجيزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل وتأخيره عنهما، ويجيزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتبارا بالصلاحية اللفظية، فإذا جاء أهل نظر المعاني أوجبوا كثيرا مما يجيزه النحويون أو منعوه البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضيات الأحوال في أداء المعاني»[2].

– **عند التعارض بين مبنى الكلام ومعناه يُقدَّم المعنى:** من المسائل التي تؤكد عناية النحويين الأندلسيين في القرن الثامن الهجري بالمعنى – سيرا على منهج أكثر النحويين السالفين – ما قرروه في حال تعارض مبنى الكلام مع معناه، حيث ينبغي عندئذ مراعاة المعنى، وقد صرح بذلك أبو حيان عند حديثه عن (عسى) إذا اتصل بها الضمير الموضوع للنصب، وكان حقه أن يكون بصورة المرفوع، كما في نحو: عساني وعساك وعساه، فقد أشار إلى أن في المسألة مذاهب؛ أحدها لسيبويه، وهو إقرار المخبر عنه والخبر على حالهما، إلا أن الخلاف وقع في العمل فعُكس العمل حملا على (لعل)، والثاني: مذهب المبرد (ت ٢٨٥هـ) وغيره، وهو عكس الإسناد؛ إذ جعل المخبر عنه خبراً والخبر

(١) الشاطبي: المرجع السابق.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق.

مخبرا عنه، والثالث: مذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ)، وهو إقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الإسناد، لكنه تُجُوّز في الضمير، فجُعل مكان الضمير المرفوع ضمير منصوب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع[١]. وانتهى أبو حيان إلى ترجيح مذهب سيبويه خلافا لما ذهب إليه ابن مالك من ترجيح مذهب الأخفش. وعلل أبو حيان ترجيحه موازناً بين رأيي سيبويه والمبرد بعد ردّه مذهب الأخفش قائلا: «بقي الترجيح بين مذهب سيبويه وأبي العباس؛ إذ في كليهما خروج عما استقر في (عسى)، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، ففي مذهب سيبويه الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي. وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك»[٢].

وليس الغرض في هذا الموضع دراسة هذه المسألة أو غيرها دراسة مفصلة، وترجيح أقوى المذاهب فيها بناء على الموازنة بين أدلة أصحاب الأقوال، لكن ما يعنينا هو تصريح أبي حيان بالمنهج الواجب اتباعه عند تعارض لفظ الكلام ومبناه مع معناه، حيث ينبغي مراعاة المعنى عندئذ، وهو ما استند إليه في ترجيح مذهب سيبويه في هذه المسألة لأن فيه محافظة على معنى الكلام. وقد سبق لابن جني (ت ٣٩٢هـ) إقرار هذا المسلك، فعند التعارض بين مبنى

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣٧٤/٢-٣٧٥، المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، علم الكتب، بيرت، د. ت، ٧١/٣-٧٢، ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٩٧/١-٣٩٨، أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣٥٩/٤.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣٦٣/٤.

الكلام ومعناه وجب التمسك بـــ"عروة المعنى"؛ «ذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»[1].

– **ظاهرة اللبس وعلاقتها بمراعاة المعنى في التقعيد النحوي:** من آيات العناية بالمعنى ومراعاته في بناء الأحكام اللسانية عند نحاة الأندلس في القرن الثامن الهجري، بيانهم الدقيق والمفصل لعلاقة هذه الأحكام بظاهرة "اللَّبْس"؛ ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو حيان في مسألة الترتيب بين مرفوع الفعل ومنصوبه، تعليقا على قول ابن مالك: «يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب»[2]، حيث أشار إلى أن من صور الالتباس أن يكون كل من المرفوع والمنصوب مقصورَيْن أو مضافين إلى المتكلم أو مشارين أو نحوهما مما لا يظهر فيه إعراب من غير دليل على تعيين الفاعل أو المفعول، فإن ذلك يوجب تقديم الفاعل على المفعول، ونسب القول بذلك إلى بعض النحويين كابن السراج (ت ٣١٦هـــ)، وإلى المتأخرين من الأندلسيين الذين أشار إليهم أبو حيان بـــ"أصحابنا"[3]. لكن نازع هؤلاء نحويون أندلسيون آخرون كأبي العباس الإشبيلي المعروف بابن الحاج (ت ٦٥١هـــ)، مستدلا بأدلة

---

(١) ابن جني: الخصائص، ٢٥٥/٣.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ١٣٣/٢.

(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول، ٢٤٥/٢، ابن عصفور: علي بن مؤمن أبو الحسن الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ت، ١٦٣/١، أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢٨٣/٦.

كثيرة؛ منها أنه لا محصول لهذه الدعوى، وأنه «لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية»[1]. إضافة إلى أن «في العربية أحكامًا مفرطة الكثرة، إذا حدثت طرأ منها لبس، ثم لا نقول بالقول المطلق إنه لا يجوز إحداثها، وذلك كتصغير عمر وعمرو، فإن اللفظ بهما واحدٌ، ولا نقول لأجل ذلك لا يجوز تصغيرهما أو تصغير أحدهما، ولكن نقول أليس من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، وهذا ليس خاصًا بلسان، بل هو عام في جميع الألسنة، ثم نقول: لا يبعد أن يقصد قاصد لإفادة أن موسى ضرب عيسى، أو ضربه عيسى، فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل، وهو لم يقصد إلا إعماء هذا الخبر. وبقيت فيه بعد فائدة أخرى، وهو أنه ضرب أحدهما الآخر من غير تعيين»[2]. فاللبس قد يكون مقصودا للمتكلم لتحقيق مقصد من المقاصد. وزاد على ذلك أن الكلام المجمل يجوز أن يتكلم به لغة مع تأخير بيان معناه إلى وقت الحاجة، «نعم يمكن أن يقال هنا إذا أجملا فينبغي أن يبقي مع الظاهر من تقديم الفاعل، لكن ليس هذا قطعًا على منعه»[3]. وعلى هذا فلا يجب تقديم الفاعل على المفعول وإن ألبس.

ولم يغب عن الشاطبي تفصيل القول في مسألة اللبس، بعقلية الأصولي ومنهجيته، منطلقا من أصل مهم وهو أن وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصل «اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢٨٣/٦.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق، ٢٨٣/٦-٢٨٤.

(٣) أبو حيان: المرجع السابق، ٢٨٤/٦.

غيره»[1]. وبيّن أن اللبس والإبهام في كلام العرب قد يكون مقصوداً قصداً أوّليا، فيكون البيان مناقضاً لما قصدوه، ومن أمثلته حذف الفاعل في نحو: ضُرِب زيدٌ، أو المفعول كما في نحو: أعطيتُ، إذا قُصد إبهام الآخذ أو المأخوذ. كما يمكن أن لا يكون اللبس مقصودا قصداً أوّليّا، ولكن لفظ الكلام وبناؤه يؤدي إليه؛ ومثل لذلك باستواء الصيغتين لفظاً مع اختلافهما حكماً ومعنى، مثل: المختار والمنقاد، للفاعل والمفعول، والمصطفى للمفعول به والمصدر والزمان والمكان، وكالنّسب إلى أحد وأحد عشر وأحد وعشرين مسمّى بها.

وبعد إجمال المقاصد السابقة، وأنها لا نزاع فيها سواء كان القصد البيان أم الإبهام لاختلاف المقاصد باختلاف مقتضيات الأحوال، أشار أبو إسحاق إلى أن محل النظر هو عروض اللبس على غير قصد؛ وذلك من حيث السماع ثلاثة أقسام: أحدها ما ثبت فيه عدم اعتبار اللبس، فكانت الإحالة فيه على القرائن للتفريق بين ما التبس وأبهم منه. والثاني: ما ثبت فيه اعتبار اللبس فأزيل ليظهر المعنى، ومثل له أبو إسحاق بعدة أمثلة منها التزام الترخيم على من نوى في نحو (ضاربة)، حيث لم يقل فيه: يا ضاربُ، على لغة من لم ينوِ؛ لالتباس المؤنث بالمذكر. وهذان القسمان غير مختلف فيهما، ومن خالف فيهما فهو مخالف للعرب وللنحويين[2].

---

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٢/٦٥.

(٢) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ٢/٦٥-٦٦.

أما القسم الثالث، فهو المختلف فيه بين النحويين بماذا يُلحق؟ ومن أمثلته: لزوم تقديم الفاعل على المفعول، أو المبتدأ على الخبر، ولزوم إقامة الأول من مفعولي (ظن) مقام الفاعل خوف اللبس. ونسب للنحويين في ذلك قولين: الأول قال به بعض المتقدمين كابن السراج، وجمهور المتأخرين، ومنهم ابن مالك، حيث ذهبوا إلى مراعاة اللبس، «فالتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببها»(١). والثاني: عدم مراعاة اللبس، وبذلك قال سيبويه، «فإنه لا يكاد يوجد في كتابه تعليل به لمثل هذه الأشياء ولا بناء عليه... و لم يتعرض لالتزام رتبة الفاعل والمبتدأ وما أشبه ذلك، بل الأظهر عدم اعتباره بذلك»(٢)، وقد سبق قريبا عبارة ابن الحاج ووصفه هذه الأغراض بأنها "أغراض واهية" جازما بأنه لم يُعنَ بها سيبويه وأنه لا يوجد شيء منها في الكتاب، وتابعه على ذلك عامة النحويين المتقدمين، فهم «متفقون على ذلك، وكأنهم لم يبالوا بهذا الضرب من الالتباس، كما لم يبالوا به في التصغير والنسب في الأسماء الأعلام دون غيرها»(٣).

ولعله من الواضح أن هذه النصوص وغيرها كثير تتظافر للدلالة على أن جمهور المتأخرين من النحويين كانوا أكثر عناية بمراعاة مسألة اللبس في بناء الأحكام النحوية من المتقدمين ومن نهج نهجهم من المتأخرين. وذلك ما أجمله أبو حيان في مسألة تقديم الفاعل على المفعول: «فعلى ما قاله ابن الحاج واتبع

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٦٧/٢.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق.

فيه الزجاج، وذكر أن سيبويه لا يتعرض لشيء مما ذكره ابن السراج ومتأخرو أصحابنا، لا يجب تقديم الفاعل على المفعول وإن ألبس»[1]. ثم لما أراد التفريع وتفصيل الحالات التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول قيّد ذلك بأنه تفريع على المشهور[2].

- ضوابط مهمة في مراعاة المعنى في القواعد النحوية:

من هذه الضوابط المهمة أن تقديم مراعاة المعنى على مراعاة مبنى الكلام ولفظه مشروط بالتحقق من وجود التعارض بينهما، وأن مراعاة المعنى تخل باللفظ، فقد أشار أبو حيان إلى هذا الضابط في مواضع عدة من مؤلفاته؛ من ذلك ما صرح به عند تناوله مسألة: تقدّم أحد مفعولي فعلٍ ناصب لمفعولين على الاستفهام، نحو: علمتُ زيداً أبو منْ هو؛ حيث ذكر أنه يجوز نصب (زيد) باتفاق؛ ولكن اختُلف في رفعه، فنسب إلى سيبويه إجازة ذلك، وإن كان المختار عنده النصب؛ وعلة ذلك – كما أفصح عنه أبو حيان – مراعاة المعنى: «لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه، إذ المعنى: قد علمتُ أبو من زيد، وهو نظير قولك: إنّ أحداً لا يقول ذلك؛ ألا ترى أن أحدا إنما يقع بعد نفي، لكنه لما كان ضميره قد نُفي عنه الفعل – وهو وضميره واحد – صار كأن النفي دخل عليه»[3]. ثم قرر بعد ذلك منهجا عاما يجب مراعاته والعمل

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢٨٤/٦.

(٢) ينظر: أبو حيان: المرجع السابق، ٢٨٤/٦.

(٣) أبو حيان: المرج السابق، ٩٣/٦.

به في تقرير الأحكام مفاده: «أن الشيء تجري عليه أحكام الشيء إذا كان إياه من حيث المعنى»[1].

لكن مراعاة المعنى وتقديمه على اللفظ والمبنى عند أبي حيان مشروط بالتحقق من وجود تعارض بينهما، وأن رعاية اللفظ تخل بالمعنى حقيقة وليس توهماً، صرح بذلك بعد إشارته إلى رأي نحويّ أندلسي آخر في المسألة، وهو أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، الذي ذهب إلى أن التعليق، وبالتالي رفع الاسم المتقدم أولى؛ معللاً ذلك بأن «الاعتناء بالمعاني أولى وآكد عندهم»[2]. فعقب أبو حيان بأن ذلك متجه إذا كان التعارض بين مبنى الكلام ومعناه متحققا، فـ«معنى قولهم إن الاعتناء بجهة المعنى آكد أنه إذا كانت رعاية اللفظ تُخِلُّ بالمعنى، وكانت رعاية المعنى تُخِلُّ بجهة اللفظ – غُلِّب رعْيُ المعنى، أما إذا كان رعي اللفظ لا يخل بشيء من جهة المعنى أصلاً كمسألتنا، وكان رعي المعنى يُخِلُّ بجهة اللفظ – فلا ينبغي أن يُراعى المعنى أصلاً ويترك اللفظ، بل في مسألتنا رعايةٌ للفظ والمعنى، فلأي شيء يترك اللفظ، وليس في رعيه إخلال بجهة المعنى بوجه؟»[3]. وكلام العرب – كما يقرر أبو حيان[4] – على ثلاثة أقسام: أكثره وأعلاه هو ما يطابق لفظه معناه الذي وضع له، ومنه ما يُغلَّب فيه اللفظ على المعنى، والقسم الثالث: ما يغَلَّب فيه المعنى على اللفظ، ومن هذا الأخير قول العرب: عرفتُ أيهم في

(١) أبو حيان: المرجع السابق.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق، ٩٤/٦.

(٣) أبو حيان: المرجع السابق.

(٤) ينظر: أبو حيان: المرجع السابق، ١٢٧/٦-١٢٨.

الدار، «فـــ(عرفت) يقتضي حصول المعرفة، و(أيهم في الدار) استعلام من في الدار، وهذا الكلام يدافع أوله آخره؛ لأن حصول المعرفة ينافي طلبها... وكثير في لسان العرب ما يكون لفظ الكلام مخالفا للمعنى الذي قُصد به، كالأمر بصورة الخبر وعكسه»[1].

من الضوابط المهمة التي لها صلة بموضوع مراعاة المعنى في التقعيد النحوي أيضا أنه إذا عضد المعنى شيء سابق أو لزم بمراعاة لفظ الكلام ومبناه لبسٌ أو قُبح، فإنه يُختار عندئذ مراعاة معنى الكلام لا لفظه، ومن أمثلة ذلك (مَنْ) و(ما)، فإنهما «في اللفظ مفردان مذكران، فإن عُني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو أشبههما أولى، ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قبحٌ، فتجب مراعاة المعنى مطلقاً، خلافاً لابن السراج في نحو: من هي محسنة أمك»[2]. ومن أمثلة ما عضد فيه المعنى شيءٌ سابق فاختير مراعاته دون اللفظ قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾[3]، حيث روعي معنى (مَن) فأنث الفعل (تقنت) وذلك لسبق (منكنّ). أما ما يراعى فيه المعنى لما يلزم من اللبس أو القبح عند مراعاة اللفظ فمثل له أبو حيان بقولهم: من هي حمراء أمَـــتك، حيث يتعين مراعاة المعنى؛ إذ لو روعي اللفظ فقيل: من هو أحمر أمَتك، لكان في غاية القبح[4].

---

(١) أبو حيان: المرجع السابق، ١٢٦/٦-١٢٧.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق، ١٠٧/٣.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٣١.

(٤) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠٩/٣.

أما إذا لم يعضد المعنى شيء سابق و لم يلزم بمراعاة اللفظ قُبح، فإن للمتكلم أن يختار مراعاة اللفظ أو المعنى، كما هو الحال مع (كلا)، التي لفظها مفرد ومعاناها مثنى، و« يجوز أن يحمل على كل من اللفظ ومن المعنى، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

إنّ المنيةَ والحتوفَ كلاهما يوفي المنيّـــةَ يرقبان سوادي»[1].

فقوله: (يوفي) ردّه على لفظ (كلا)، و(يرقبان) رده على معناه.

وكذلك اسم الجمع مثل: (قوم) و(رهط) و(ركْب)، يجوز مراعاة لفظه فيخبر عنه إخبار الواحد، كما يجوز مراعاة معناه فيخبر عنه إخبار الجمع، ولذلك رد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك في تعليقه على قول الشاعر:

لو أنّ قومي حين أدعوهُـــمُ حَمَلْ على الجبالِ الصُّـــمّ لانهَـــدَّ الجـــبَلْ

شَـــبُّوا على المجدِ وشابوا واكْـــتَـــهَـــلْ

أراد: حملوا واكتهلوا، فحذف الواو اكتفاء بالضمة، ثم وقف فسكّن[2].

فرد ذلك أبو حيان مبيناً أنه يحتمل توجيها آخر، «وهو أن القوم هو اسم جمع، واسم الجمع يجوز أن يخبر عنه إخبار الواحد، فتقول: الرهط صنع كذا، والنفر رحل، والركب سار، مراعاةً للفظ، ولذلك إذا صغّر صغروه كما يصغّر المفرد، فتقول: رُهيط ونُفير ورُكيب. فراعى أولا المعنى حين قال:

(١) أبو حيان: المرجع السابق، ٢٥٦/١.

(٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١٢٣/١.

(أدعوهم)، فأتي بضمير الجمع، ثم راعى اللفظ فقال: (حمل)، فأفرد الضمير. فإذا احتمل هذا – وهو أرجح – لم يكن للمصنف فيه دليل على دعواه»[1].

وبعض ضوابط مراعاة المعنى والحمل عليه خلافية بين النحويين، من ذلك أن البصريين يمنعون الحمل على المعنى ومراعاته قبل تمام الكلام، ومن الأمثلة على ذلك أنه إذا قُدم الاسم الموصول وتأخر الضمير الذي كان الموصول خبرا عنه، فإنه يجب عندئذ أن يكون الضمير العائد على الموصول غائبا فقط، كما في نحو: الذي قام أنا، ولا يجوز أن يقال: الذي قمتُ أنا، بخلاف ما لو كان الموصول خبرا عن ضمير متقدم للمتكلم أو المخاطب، فيمكن عندئذ مراعاة ضمير المتكلم أو المخاطب، فيجوز أن يقال: أنا الذي قمتُ وأنت الذي قمتَ، «هذا مذهب الفراء، وهو الصحيح، وهو الذي تقتضيه أصول البصريين لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام، لأنه يلزم من ذلك الحمل على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ، ألا ترى أن الموصول إنما يكون في المعنى ضمير متكلم أو مخاطب إذا أخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب، أو أخبر عن الضمير به، وأما قبل أن يجعل أحدهما خبراً عن الآخر فلا يكون الموصول في معنى الضمير. وأجاز الكسائي أن يعود مطابقاً لضمير المتكلم والمخاطب كحاله لو كان متأخراً، فتقول: الذي قمتُ أنا الذي قمتَ أنت»[2].

---

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٣٩/٢.

(٢) أبو حيان: المرجع السابق، ٩٩/٢.

هذه الشواهد وغيرها مما يمكن أن يقف عليه المتتبع للدرس النحوي في الأندلس في القرن الثامن الهجري دالة دلالةً صريحة على عناية النحويين الأندلسيين ومراعاتهم معنى الكلام ومقاصد المتكلمين في تقريرهم القواعد النحوية؛ ومنطلق هذه العناية إقرارهم بأن الأصل في الكلام أن يوضع لتحقيق فائدة ومعنى، وكما اعتنت العرب بألفاظ خطابها، فإنها أولت المعنى عناية لا تقل عن عنايتها بمباني كلامها، بل إن المعاني كانت — كما قرر ذلك الشاطبي — المقصود الأعظم للعرب[1]؛ لذلك اتجهت عناية النحويين الأندلسيين بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، وراعوا ذلك في تحليلهم النحويّ، بل ربما كان المعنى مدار خلاف وجدل بين النحويين الأندلسيين، كما سبق بيانه في الأمثلة السالفة، وهذا يضعف ما زعمه بعض الدارسين المحدثين من تجاهل النحويين المعنى في تحليلهم النحويّ، مما دعا أهل المعاني لسد هذا النقص، فكانوا — بحسب زعمه — النحويين الحقيقيين، وهو ما سنسعى لبيانه أكثر في المبحث التالي.

(١) ينظر: الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، ٨٧/٢.

المبحث الثالث

المبنى والمعنى في جدل العلاقة بين النحو والبلاغة

مما له صلة بموضوع المبنى والمعنى في الدرس النحوي البحث في موقف النحويين الأندلسيين في هذا العصر خصوصاً أبو حيان والشاطبي من الدرس البلاغي، إذ بينه وبين الدرس النحوي وشائج ظاهرة، وكلا الدرسين معنيّ بالحَـــدَث اللساني، فكما عُني النحويون بالمعنى فإن البلاغيين ليسوا أقل عناية منهم بذلك، و«كل دراسة لغوية – لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم – لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى»(١). لذلك يلحظ الناظر في النحو والبلاغة، خصوصاً علم المعاني منها، تشابهاً في كثير من القواعد العامة والتقسيمات والمباحث والمسائل الفرعية؛ كالعناية بالإسناد وركنيه المسند والمسند إليه، وظواهر الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والحصر والتأكيد، وما شابه ذلك.

وهذا التقارب بين الدرس النحوي والدرس البلاغي، خصوصا علم المعاني منه، يجب أن لا يحجب الفروق بين العلمين، فالغرض من النحو تحقيق حفظ اللسان من اللحن وتصويب الاستعمال اللغوي على مستوى التركيب، إضافة إلى المساعدة على فهم المعنى الأساسي للتركيب، وهو ما عبر عنه ابن مالك في بيتيه في أول الخلاصة الكافية بقوله:

---

(١) حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ٦.

وبعدُ، فالنحــوُ صلاحُ الألْسنــهْ والنّفسُ إن تُعْــدَمْ سناهُ في سِــنَهْ
به انْكشافُ حُــجب المعانــي وجلْوةُ الــمفهوم ذا إذعــانِ[1].

فالنحو بحث في الوضع، وكلام النحويين ونظرهم – كما يقول الشاطبي – إنما هو في أصل الوضع، أما البيانيون فيدرسون الحدث اللساني من حيث مراعاته لمقتضى الحال، فيبحثون في حال المتكلم وحال السامع، وقصد المتكلم بكلامه وأثر ذلك في الحدث اللساني، إضافة إلى العناية بالجوانب الجمالية والذوقية التي قد لا تخضع لقاعدة ثابتة.

وقد كانت العلاقة بين الدرس النحوي والدرس البلاغي، خصوصاً علم المعاني منه، مثار جدل عند القدامى والمحدثين على السواء، فعمد بعض النحويين إلى خلط المباحث النحوية بمباحث من علم المعاني، وقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره الشاطبي عند حديثه عن مسألة الترتيب بين المبتدأ والخبر المستويين في التعريف أو التنكير، حيث أشار إلى موافقة عدد من النحويين لما ذهب إليه أهل المعاني، مما يجعل الحدود الفاصلة بين العلمين شديدة الوَهَن، يقول: «أرباب علم المعاني يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أنَّ الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ، فإن كل واحد منهما إذا جُعِل مبتدأ والآخر خبره أُعطي من المعنى غير ما يعطيه العكس... وذهب إلى مذهب أهل المعاني من أهل النحو جماعة كابن خروف والجزولي وابن عصفور وغيرهم، إلا أنهم قدروا الخبر تقدير المجهول. وذهبت طائفة من النحويين إلى أن ذلك ليس

(١) ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، وجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٩٨٢م، ١/١٥٥.

بلازم، وأَنّ التقديم والتأخير وإنْ استويا في التعريف ليس بلازم بناءً على أنّ المحصول واحد عند فرض المبتدأ خبراً أو بالعكس... ويحصل من ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ. وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي والسيرافي، ونص ابن جنى»[1]. بل إن كتاب سيبويه وإن كان كتابا نحويا، فإنه لم يخل من مباحث بيانية كما يقرر ذلك الشاطبي؛ فأبو بشر «وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[2].

ولا يُعدَم الناظر في علم النحو إشارات من نحويين عديدين تحذر من تعدي الحدود وخلط علم النحو بعلم البيان، فهذا ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) يعد الخلط جهة من "الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، وهو تطفل على صناعةٍ تباين صناعة النحو، ففي حديثه عن ظاهرة الحذف، يرى أن «الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل... وأما قولهم في نحو: (سرابيل تقيكم الحر): إن التقدير: والبرد.... ففضول في فن

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٦٢/٢-٦٣.

(٢) الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ٥٣/٥-٥٤.

النحو، وإنما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان»[1]. والموقف نفسه نجده عند السيوطي (ت٩١١هـ) الذي يفرق بين حديث النحويين والبلاغيين عن الاستفهام بقوله: «والنحويون يقولون معنى الاستفهام ويطلقون، وإنما لم يوضحوا ذلك؛ لأن الكلام في هذه الأغراض ليس من مقاصدهم»[2].كما نجد في حديث الصبان (ت ١٢٠٦هـ) عن حذف مفعولي الأفعال الناصبة لمفعولين اقتصارا بيانا لحدود الصناعة النحوية والبيانية وأن مقصد النحويين العناية بالألفاظ بحسب الوضع، بخلاف البيانيين الذين ينظرون في المعاني الحاصلة في الحال، يقول: «يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل، بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولية، وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما، فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نصُّ البيانيين على أن المنزل منزلة

(١) ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقق وعلق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، ٨٥٣.

(٢) السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ٧٢-٧٣.

اللازم لا مفعول له؛ لأن نظرهم إلى المعاني الحاصلة في الحال، ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما»[1].

وامتدت ظلال هذا الجدل إلى العصر الحديث، فتباينت المواقف من علاقة علم النحو بعلوم البلاغة، خصوصاً علم المعاني منه، فالدكتور المخزومي يرى أن علماء المعاني هم النحاة الحقيقيون، وأن عامة النحويين الذين جاءوا بعد الخليل والفراء «لم يدركوا موضوع دراستهم، ولا عرفوا حدود تخصصهم؛ لذلك فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض... ولا يمثل ذلك إلا جانبا ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها»[2]. ولم يقتصر الدكتور تمام حسان على الدعوة إلى مد جسور التواصل بين علمي النحو والمعاني فحسب، بل ذهب إلى أن علم المعاني ينبغي أن يكون قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها[3].

---

(١) الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت، ٣٤/٢.

(٢) المخزومي: مهدي، في النحو العربي نقد توجيه، ٢٨-٢٩.

(٣) ينظر: حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨.

ولئن لم يفصح بعض نحويي الأندلس صراحة عن موقف من هذه العلاقة، كما هو الشأن مع أبي حيان، فإن بعضهم الآخر كالشاطبي لم يدخر وسعاً في منافحته عن ضرورة المفاصلة بين علم النحو وعلوم البيان، وأنّ على النحويّ أن يدرك موضوع صناعته، كما أن عليه أن يتقيد بذلك وأن لا يخلط بين الصناعة النحوية وغيرها من صناعات العلوم الأخرى، مهما بدا بينها وبين النحو من التقارب، فليس من مقصد النحوي أن يصرف عنايته إلى ما يجب أن يعنى به أهل المعاني من معاني العبارات بل موضوعه الألفاظ والمباني ونظام تركيبها في الكلام المنقول عن العرب لضبط قوانينه، فليس من غرض النحوي ولا من مقصده أن يتجاوز صناعته النحوية للعناية بمباحث علم المعاني، وإذا دعت الحاجة إلى شيء من ذلك فبالقدر الذي يخدم علم النحو ليس أكثر، وكأن النحويين «تركوا النظر في لحظ المعاني والمقاصد وأحالوه على أهله. وربما وُجد هذا للنحوين في مواضع، كما رأيتهم يجيزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل وتأخيره عنهما، ويجيزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتباراً بالصلاحية اللفظية، فإذا جاء أهل نظر المعاني أوجبوا كثيرا مما يجيزه النحويون أو منعوه البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضيات الأحوال في أداء المعاني»[1]. وقد أخذ الشاطبي على ابن مالك والنحويين المتأخرين إدخالهم في الدرس النحوي مباحث ومسائل علمُ البيان أولى بها، وكان الأولى تجنّب ذلك[2]. ومن المواضع القليلة التي صرح فيها

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٦٤/١.

(٢) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ٢٤٦/٥.

أبو حيان بضرورة عدم الخلط بين النحو وعلم البيان ما ذكره في رده على ما ذهب إليه ابن مالك في الضرورة الشعرية وما ادعاه من أنها لا تعدّ ضرورة إذا أمكن للشاعر الخروج منها بتغيير ألفاظ البيت، فرد أبو حيان بأن الذي نطق به الشاعر أمكن في الوزن وأخلص في الدلالة – وإن كان لا يقع إلا في الشعر – من الذي قال المصنف وغيره به، وإن كان على زعمه حسنا في الكلام. ثم اعتذر عن الاسترسال في ذلك لأن بيانه مخرج الكلام من النحو إلى علم البيان: «ولسنا الآن بصدد تبيين ذلك إذ هو خروج عن النحو إلى علم البيان واختيار الألفاظ»(١).

والحجة في فهم الوضع العربي للكلام قول النحويين، «أما غيرهم فلا يرجع إلى قوله، وإن نزع إليه من المتأخرين نُظار وعلماء أخيار، وذلك أن أهل اللسان أهدى إلى فهم الوضع العربي من غيرهم، فهم الحجة في ذلك وأمثاله»(٢).

فاعتبار المقاصد البيانية وظيفةُ البَيَانِيِّ وليس على النحويّ اعتبارُ ذلك من حيث هو نحويّ(٣)؛ لأن النحويّ يتكلم في أصل الوضع العربي، أما معاني الوضع العربي ومقاصدها فوظيفة البيانيّ لا النحويّ(٤). ففي مسألة حذف المفعول مثلاً أشار الشاطبي إلى أن ابن مالك أطلق القول في سبب الحذف، و لم يعيّن مقصد المتكلم في هذا الحذف؛ لأن ذلك مما يُعنى به أهل المعاني لا

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٥٨/١٧.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٢٥٧/١.

(٣) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ٦٨٤/٤.

(٤) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ١٥٩/٣.

النحويون الذين يُعنَون بأصل الوضع، فـــ«لم يعتبر – أي: ابن مالك – ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في: ضرب زيد، ونحوه فإن ذلك كله طارئ على أصل الوضع، وكلام النحويين ونظرهم إنما هو في أصل الوضع، أما البيانيّ فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي، إذ لا تنافي بينهما»[1]. والموقف نفسه يُلحظ لدى الشاطبي في حديثه عن إعمال (ظن) وأخواتها وإلغائها، حيث ذكر أنه يجوز الإلغاء إذا توسط الفعل بين المفعولين أو تأخر عنهما، أما إذا تقدم فلا يجوز الإلغاء. واختُلف في بعض الصور، مثل: متى تظن زيدا منطلقا؟ وأين تظن زيد قائما؟ حيث يجوز فيه الإلغاء إذا اعتُقد أن الظرف المتقدم متعلق بقائم لا بتظن. «فإن قلت إنما يصح جواز الإلغاء على فرض أن يتعلق الظرف بقائم لا بتظن، فإن الإلغاء مع تعلقه بظن غير جائز. فالجواب: أن صورة المسألة قد جاز فيها الوجهان مع قطع النظر عن متعلق الظرف، فلا يضر الإطلاق فيها (وقد أطلق الناظم)، كما لا يضر إطلاقه القول بجواز الوجهين مع تقدم المفعولين أو أحدهما، وليس الإلغاء إلا على قصد لا يصح معه الإعمال. فإن قلت: فكان من حقه أن يبين ذلك. قيل: ليس هذا من صناعة النحو، وإنما يختص بالكلام في ذلك أهل علم المعاني»[2].

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ١٥٩/٣.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٤٧٠/٢.

فوظيفة النحويّ والبيانيّ استنباط الأحكام والقواعد الضابطة للكلام وبيانها، مع اختلاف مقاصدهما؛ فالنحويّ كثيرًا ما يخيّر بين أمرين أو أكثر لا يخيّر البيانيّ بينها، بل يوجب أوجه التَّخيير، كلُّ وجه في سياق يختص فيه، لا يدخل فيه الآخر(١). فعلى النحويّ – كما على البيانيّ – معرفة حدود علمه وموضوعه، فلا يتعداه إلى غيره، والخلط في المخاطبة التعليمية غير صواب(٢).

وهذا الجدل القديم المتجدد يجب أن لا يحجب عن الباحث الموضوعي أن من اعترض من النحويين على الخلط بين علم النحو وعلم البلاغة، إنما ذهب إلى ذلك ليس تهويناً من قيمة علم البلاغة أو تعصبا لعلم النحو، وإنما كان دافعه الحرص على ضرورة فصل العلوم بعضها عن بعض، وتحديد واضح لموضوعاتها ومجالاتها وحدودها، وهو مقصد سليم ووجيه، لكن دعوى المفاصلة التامة بين العلوم، خصوصا تلك التي تلتقي في محور بحثها وهو "الكلام" ليس بالأمر اليسير، ولا هو بالمنتج في كثير من الأحيان؛ لذلك لم يخل كلام الشاطبي – وهو الحريص على المفاصلة الواضحة بين العلوم – من تضمين كتابه مسائل علم البيان أولى بها، ويمكن ملاحظة ذلك في مواضع عدة من مقاصده، كما في حديثه عن مسألة الإتباع والقطع في النعوت إذا تعددت، حيث لم يخل حديثه من نظرات بيانية، بعضها من تقريراته، وبعضها الآخر ينقله عن شيوخه الأندلسيين، مما يوحي بموقف المعنيين بالدرس

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٥/٢٤٦.

(٢) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ١/٤٠٥.

النحويّ في ذلك العصر في الأندلس من علاقة الدرس النحوي بالبلاغة؛ ومن ذلك قوله في التماس العلة من عدم جواز الرجوع إلى إتباع النعت بعد قطعه: «والثاني أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه. وكان الشلوبين ينشد هنا قول معْن بن أوسٍ:

إذا انصرفتْ نفسي عن الشيء لم تَكَدْ إليه بوجْهٍ آخر الدّهْـــرِ تُقْبِلُ

فكأنهم جعلوا ألفاظهم جارية على حكم مقاصدهم»[1]. وينقل عن شيخه ابن الفخار الذي يلقبه بالأستاذ عن بعض نحاة قرطبة «أن المانع من ذلك ما يلزم عليه في علم البيان من تسفُّـــلٍ بعد تصعُّـــدٍ، وقصورٍ بعد كمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع، اعتباراً بتكثير الجمل»[2]. كما ينقل عن شيخ شيوخه ابن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـــ)، وهو أحد البلاغيين المشهورين، أنه بسط القول في كتابه "ملاك التأويل" في وجوه إتباع النعت للمنعوت إذا كان نعتَ مدح خاصّا بمن جرى عليه في المعنى، كما هو في صفات الله تعالى، وقد عقب الشاطبي على ذلك بأنه من مسائله الحسان[3]. والغريب من أبي إسحاق أن يعود بعد هذا الكلام مباشرة للتذكير بضرورة عدم الخلط بين مباحث النحو ومباحث علم البيان؛ إذ حسب النحويّ العناية بالألفاظ من حيث الوضع، فيكتفي بالحكم بجواز المسألة، وما زاد على ذلك فمن وظيفة البياني التي لا يضر النحويّ عدم اعتبارها،

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٦٨٠/٤.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق.

(٣) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق، ٦٧٨/٤.

يقول مدافعا عن ابن مالك وموجها عدم إشارته لبعض شروط قطع النعت: «وأما اشتراط ما شرطه ابن ملكون فذلك غير لازم، بل هو توجيه القطع لمن قطع ومن لم يقطع، فوجهه بناء الكلام على ذكر الوصف، كما أنهم يجيزون الوجهين في: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وزيداً ظننتُ قائماً، بناء على المقصدين، و لم يكن ذلك قادحا في إجازة الوجهين عند أهل النحو، فكذلك هنا، فإنه من باب اعتبار المقاصد البيانية، وذلك وظيفة البيانيّ وليس على النحويّ اعتبار ذلك من حيث هو نحويّ»[1].

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٤/٦٨٣-٦٨٤.

خاتـــــمة

أثارت قضية المبنى والمعنى جدلا واسعاً ليس بين النحويين واللغويين فقط، بل عند غيرهم من أهل المجالات العلمية الأخرى أيضا كالأصوليين والمتكلمين وغيرهم، كلّ بما يخصّه منها. ولم يخبُ هذا الجدل على مر العصور، بل استمر إلى عصرنا الحاضر، وانعكس ذلك خلافاً في تقويم الدرس النحوي الموروث، بين من يقول إنه درس شكليّ اتجهت عناية النحويين فيه إلى مباني الكلام وألفاظه، مع إهمال لمعاني الخطاب ومقاصد المكلمين، وقائل إن عناية النحويين بالألفاظ لم تصرفهم عن العناية بالمعاني، حيث راعوها في تحليلهم النحوي وتقريرهم قواعد هذا العلم. ولاختبار صحة هذا الرأي أو ذاك كان لا بد من تتبع الدرس النحوي في مختلف عصوره وبيئاته، فوقع الاختيار على عصر عرف فيه النحو ثراءً ونضجاً مشهودين، وهو القرن الثامن الهجري في الأندلس، خصوصا عند نحويين بارزين يعدان من أعلام النحاة، هما: أبو حيان النحوي وأبو إسحاق الشاطبي. ومن خلال البحث وما اقتضاه من تتبع السّجالات والآراء النحوية التي تضمنتها مصنفات هؤلاء النحويين في هذا العصر ظهرت نتائج مهمة يمكن إجمالها فيما يأتي:

- درس النحويون الأندلسيون النحو من منطلق أنه صناعة لفظية، موضوعه أحكام الألفاظ، ومقصد النحويين تقرير تلك الأحكام اعتماداً على مباني الكلام المسموع من العرب؛ ولذلك عد النحويون الأندلسيون في هذا العصر خصوصاً أبو حيان والشاطبي أن التمسك بظاهر الكلام ومبناه أصل من أصول العربية، والاعتماد على الظاهر والحمل عليه – وإن أمكن غيره

— هو مذهب النحويين المتقدمين وأكثر من جاء بعدهم. وظاهر الكلام هو دليل في نفسه، والحمل عليه هو المطلوب، وعروض تغير المعنى لا يُغيِّر له الحكمُ.

- الأصل والأولى مراعاة الألفاظ لا المعاني، ما لم يعضد المعنى شيءٌ سابق أو يلزم بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قُبحٌ، فعندئذ يراعى المعنى لا اللفظ. وعلى النحويّ أن يقف مع ظاهر اللفظ حتى يقوم دليل على خلافه، والأولى إبقاء اللفظ على موضوعه، وقد يراعى اللفظ أحيانا وإن كان في ذلك مخالفة للمعنى.

- مما يغلّبُ فيه اللفظ فيكون هو المعتبر عند النحويين: مجال الحدود النحوية، وتعيين الوظائف النحوية للكلمات. وحرصُ النحويين على اطراد القوانين النحوية هو ما جعلهم يعلّقون الإعراب بالعلامة في الاسم المعرب، وإن كان المعنى على خلافها أحياناً.

- عناية النحويين الأندلسيين في هذا العصر خصوصاً أبو حيان والشاطبي بالمبنى لا تعني إلغاءهم جانب المعنى، حيث كانت عنايتهم به كبيرة، بل ربما فاقت عنايتهم بمعاني الكلام أحياناً عنايتهم بمبانيه؛ لأن الأصل في الكلام أن يوضع لتحقيق معنى وفائدة، ثم إن العرب — أهل اللغة – عُنوا بالمعاني في كلامهم عناية ربما كانت أقوى من عنايتهم بالألفاظ على أهميتها، والنحويون مقرون بذلك، ولا سبيل لإحكام القواعد اللسانية إذا لم يُراعَ هذا الأمر.

- عناية النحويين بالمعاني أسبق من عناية أصحاب المجالات العلمية الأخرى، كالذين عُنوا بالعقليات؛ لذلك كان ردّ أبي حيان قويّا على من زعم أن النحويين كانوا "فلاّحي" أهل علم الأصول.

- معنى الكلام وقصد المتكلم محدّدان الحكم النحوي، لا يمكن تجاهلهما عند استنباط هذا الحكم من النصوص المسموعة وتعميمه على الاستعمالات المشابهة.

- أشار الشاطبي بوضوح إلى منهجين نحويين بارزين في التعامل مع المسائل والقضايا النحوية الخلافية، أحدهما يميل إلى مراعاة المعنى واعتباره، فيجيز أشياء أو يمنعها اعتماداً على المعنى، وهو بذلك يسلك مسلك أهل المعاني، وممن ذهب هذا المذهب: ابن خروف والجزولي وابن عصفور وغيرهم. وآخر يراعي اللفظ فحسب في تقرير الحكم النحوي، جوازاً أو منعاً، فبحسب النحوي البحث فيما يمكن أن يسمح به مبنى الكلام وألفاظه من جواز الحكم أو عدمه، وما زاد على ذلك فهو فضلة في الصناعة النحوية، والنحويون «كأنهم تركوا النظر في لحظ المعاني والمقاصد وأحالوه على أهله»[1]، وممن نهج هذا المنهج: سيبويه والفارسي والسيرافي.

- من المظاهر الدالة على العناية بالمعنى ومراعاته في بناء الأحكام اللسانية عند نحاة الأندلس في القرن الثامن الهجري، خصوصاً عند أبي حيان والشاطبي، بيانهم الدقيق والمفصل علاقة هذه الأحكام بظاهرة "اللَّبْس"، وهي تشير أيضا إلى المنهجين السابقين، الأول قال به بعض المتقدمين كابن السراج،

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٦٤/٢.

وجمهور المتأخرين، ومنهم ابن مالك، حيث ذهبوا إلى مراعاة اللبس، «فالتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببها»[1]. والثاني: عدم مراعاة اللبس، وبذلك قال سيبويه.

- من الضوابط المهمة التي يجب مراعاتها عند تقديم المعنى على مبنى الكلام ولفظه أن ذلك مشروط بالتحقق من وجود التعارض بينهما، وأن مراعاة المعنى تخل باللفظ، أما إذا كان ذلك التعارض متوهّما، فإن ذلك ليس مسوّغا لاعتقاد هذا التعارض والبناء عليه بتقديم مراعاة المعنى على المبنى.

- من الضوابط المهمة كذلك التي يُعتدّ بها عند مراعاة المعنى في التقعيد النحوي، أنه إذا عضد المعنى شيء سابق أو لزم بمراعاة لفظ الكلام ومبناه لبسٌ أو قُبح، فإنه يُختار عندئذ مراعاة معنى الكلام لا لفظه. أما إذا لم يعضد المعنى شيء سابق و لم يلزم بمراعاة اللفظ قُبح، فإن للمتكلم أن يختار مراعاة اللفظ أو المعنى.

- اعتبار المقاصد البيانية وظيفةُ البَيَانِيِّ وليس على النحويّ اعتبارُ ذلك من حيث هو نحويّ؛ لأن النحويّ يتكلم في أصل الوضع العربي، أما معاني الوضع العربي ومقاصدها فوظيفة البيانيّ لا النحويّ.

- وظيفة النحويّ والبيانيّ استنباط الأحكام والقواعد الضابطة للكلام وبيانها، مع اختلاف مقاصدهما؛ فالنحويّ كثيراً ما يخيّر بين أمرين أو أكثر لا يخيّر البيانيّ بينها، بل يوجب أوجه التّخيير، كلُّ وجه في سياق يختص فيه،

(١) الشاطبي: المرجع السابق، ٦٧/٢.

لا يدخل فيه الآخر. فعلى النحويّ – كما على البيانيّ – معرفة حدود علمه وموضوعه، فلا يتعداه إلى غيره.

هذا، والله أعلم، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

١. أرسلان: زكرياء، إبستمولوجيا اللغة النحوية – بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط. الأولى ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٢. الأستراباذي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، د. ت.

٣. الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، كتاب معاني القرآن، تحقيق د. هدى قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٤. التنبكتي: أحمد بابا بن أحمد، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحرير وتقديم د. حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٥. ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.

٦. حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٧. أبو حيان: محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٨. الخالدي: كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. الأولى، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.

٩. الراجحي: عبده، النحو العربي والدرس الحديث – بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

١٠. الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود في النحو، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، ١٩٦٩م.

١١. الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٢. الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.
١٣. الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط. الخامسة، بيروت، ١٩٨٦م.
١٤. ابن السراج: محمد بن سهل النحويّ، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٥. سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣.
١٦. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
١٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د. ت.
١٨. الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
١٩. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت لبنان.
٢٠. الموافقات، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢١. الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه د. تركي بن سهو العتيبي، الناشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٢٢. الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت.
٢٣. ابن عصفور: علي بن مؤمن أبو الحسن الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ت.
٢٤. ابن فارس: أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٢٥. معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٢٦. ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدويّ المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٢٧. شرح الكافية الشافية، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، وجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٩٨٢م.
٢٨. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، علم الكتب، بيرت، د. ت.
٢٩. المخزومي: مهدي، في النحو العربي نقد توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٣٠. مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ١٩٣٧م.
٣١. المقّري: أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط. الثانية، ١٩٩٧م.

٣٢. ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت.
٣٣. ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

References

1. arslan: zkrya', ebstmwlwjya allghh alnhwyh – bhth fy mqayys al'elmyh wmrj'eyat altasys waltasyl, dar knwz alm'erfh llnshr waltwzy'e, 'eman, t. alawla 1437h/ 2016m.
2. alastrabady: rdy aldyn, shrh alrdy 'ela alkafyh, tshyh wt'elyq ywsf hsn 'emr, d. t.
3. alakhfsh alawst: abw alhsn s'eyd bn ms'edh, ktab m'eany alqran, thqyq d. hda qra'eh, alnashr mktbh alkhanjy balqahrh, t. alawla 1411h/ 1990m.
4. altnbkty: ahmd baba bn ahmd, nyl alabthaj bttryz aldybaj, thryr wtqdym d. hmah allh wld alsalm, dar alktb al'elmyh, byrwt, d. t.
5. abn jny: abw alfth 'ethman, alkhsa'es, thqyq mhmd 'ela alnjar, dar alktab al'erby, byrwt, lbnan, d. t.
6. hsan: tmam, allghh al'erbyh m'enaha wmbnaha, alhy'eh almsryh al'eamh llktab, altb'eh althanyh, 1979m.
7. abw hyan: mhmd bn ywsf athyr aldyn alandlsy, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, hqqh d. hsn hndawy, dar knwz eshbylya llnshr waltwzy'e, alryad, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, t. alawla 1426h/ 2005m.
8. alkhaldy: krym hsyn nash, nzryh alm'ena fy aldrasat alnhwyh, dar sfa' llnshr waltwzy'e, 'eman, alardn, t. alawla, 2006m/1427h.
9. alrajhy: 'ebdh, alnhw al'erby waldrs alhdyth – bhth fy almnhj, dar alnhdh al'erbyh, byrwt, lbnan, 1979m.
10. alrmany: abw alhsn 'ely bn 'eysa, alhdwd fy alnhw, thqyq mstfa jwad, bghdad, 1969m.
11. alzbydy: abw bkr mhmd bn alhsn alandlsy, tbqat alnhwyyn wallghwyyn, thqyq mhmd abw alfdl ebrahym, dar alm'earf, alqahrh, altb'eh althanyh.
12. alzbydy: mhmd mrtda, taj al'erws mn jwahr alqamws, mnshwrat dar mktbh alhyah, byrwt, d. t.
13. alzjajy: abw alqasm 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, thqyq mazn almbark, dar alnfa'es, t. alkhamsh, byrwt, 1986m.

14. abn alsraj: mhmd bn shl alnhwy, alaswl fy alnhw, thqyq d. 'ebd alhsyn alftly, m'essh alrsalh, byrwt, t. alawla, 1405h/1985m.
15. sybwyh: abw bshr 'emrw bn 'ethman bn qnbr, ktab sybwyh, thqyq wshrh 'ebd alslam mhmd harwn, 'ealm alktb, t. althalthh, 1403h/1983.
16. alsywty: jlal aldyn 'ebd alrhmn, alashbah walnza'er fy alnhw, dar alktb al'elmyh, byrwt, altb'eh alawla, 1984m.
17. bghyh alw'eah fy tbqat allghwyyn walnhah, thqyq mhmd abw alfdl ebrahym, almktbh al'esryh, byrwt, lbnan, d. t.
18. alshatby: abw eshaq ebrahym bn mwsa, almqasd alshafyh fy shrh alkhlash alkafyh, thqyq d. 'ebd alrhmn bn slyman al'ethymyn wakhryn, m'ehd albhwth al'elmyh wehya' altrath aleslamy, jam'eh am alqra, mkh almkrmh, t. alawla 1428h/ 2007m.
19. almwafqat fy aswl alshry'eh, thqyq 'ebd allh draz, dar alm'erfh, byrwt lbnan.
20. almwafqat, thqyq aby 'ebydh mshhwr bn hsn al slyman, dar abn 'efan, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, t. alawla, 1417h/ 1997m.
21. alshlwbyn: abw 'ely 'emr bn mhmd, shrh almqdmh aljzwlyh alkbyr, drsh whqqh d. trky bn shw al'etyby, alnashr mktbh alrshd llnshr waltwzy'e, alryad, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, t. alawla 1413h/ 1993m.
22. alsban: mhmd bn 'ely, hashyh alsban 'ela shrh alashmwny 'ela alfyh abn malk, wm'eh shrh alshwahd ll'eyny, dar ehya' alktb al'elmyh, fysl 'eysa albaby alhlby, d. t.
23. abn 'esfwr: 'ely bn m'emn abw alhsn aleshbyly, shrh jml alzjajy, thqyq d. sahb abw jnah, d. t.
24. abn fars: abw alhsyn ahmd, alsahby fy fqh allghh al'erbyh wmsa'elha wsunn al'erb fy klamha, hqqh wdbt nswsh wqdm lh d. 'emr farwq altba'e, mktbh alm'earf, byrwt, t. alawla, 1414h/1993m.
25. m'ejm mqayys allghh, thqyq wdbt 'ebd alslam mhmd harwn, dar alfkr lltba'eh walnshr waltwzy'e, 1399h/1979m.
26. abn malk: jmal aldyn mhmd bn 'ebd allh, shrh altshyl labn malk, thqyq d. 'ebd alrhmn alsyd wd. mhmd bdwy almkhtwn,

hjr lltba'eh walnshr waltwzy'e wale'elan, t. alawla 1410h/ 1990m.
27. shrh alkafyh alshafyh, thqyq aldktwr 'ebd almn'em hrydy, dar almamwn lltrath, wjam'eh am alqra, mkh almkrmh, t. alawla, 1982m.
28. almbrd: abw al'ebas mhmd bn yzyd, almqtdb, thqyq mhmd 'ebd alkhalq 'edymh, 'elm alktb, byrt, d. t.
29. almkhzwmy: mhdy, fy alnhw al'erby nqd twjyh, dar alra'ed al'erby, byrwt, lbnan, t. althanyh, 1406h/ 1986m.
30. mstfa: ebrahym, ehya' alnhw, mtb'eh ljnh altalyf waltrjmh walnshr, msr, 1937m.
31. almqry: ahmd bn mhmd, nfh altyb mn ghsn alandls alrtyb, thqyq ehsan 'ebas, dar sadr, byrwt, t. althanyh, 1997m.
32. abn mnzwr: abw alfdl jmal aldyn mhmd bn mkrm, lsan al'erb, dar sadr, byrwt, d. t.
33. abn hsham: jmal aldyn 'ebd allh bn ywsf alansary, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, hqqh w'elq 'elyh d. mazn almbark wmhmd 'ely hmd allh, raj'eh s'eyd alafghany, dar alfkr, byrwt, altb'eh alkhamsh, 1979m.